الأمم المتحدة
A/HRC/58/27

الجمعية العامة

Distr.: General
21 February 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
24 شباط/فبراير – 4 نيسان/أبريل 2025
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان*

موجز

تقدم اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/55، لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان في عام 2024 والتطورات الهامة الأخرى.

وما انفك قادة جنوب السودان يؤخرون عملية الانتقال السياسي ويسيئون إدارتها، مما أدى إلى تأجيج العنف وانعدام الأمن والنزوح والقمع والأزمات الإنسانية والاقتصادية وأزمة حقوق الإنسان. وأدى الإفلات من العقاب إلى انتشار العنف الجنسي، والنزاعات الإثنية، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والتغول على الموارد الاقتصادية. وللتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ما زالت هناك حاجة ملحة إلى مؤسسات مرجعية، بما في ذلك لأغراض تحقيق العدالة الانتقالية الشاملة.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتجهيزه إلى شعبة خدمات المؤتمرات لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب الذي قدمه.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الولاية والعضوية والمنهجية

1- في عام 2016، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 20/31، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان لمدة سنة واحدة. ومنذ ذلك الحين، مدد المجلس ولاية اللجنة سنوياً، وكان آخر تمديد بموجب قراره 1/55 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2024. وطلب المجلس إلى اللجنة رصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وتقديم تقرير عن عنها، وتقديم توصيات للحيلولة دون زيادة تدهور الوضع، وتقديم إرشادات بشأن العدالة الانتقالية.

2- واللجنة مكلفة كذلك بتحديد الوقائع والملابسات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وما يتصل بها من جرائم، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وجمع الأدلة المتعلقة بها وحفظها، وتوضيح المسؤولية عنها، بغية إنهاء الإفلات من العقاب على تلك الجرائم وكفالة المساءلة عنها. وهي مكلفة أيضاً بإتاحة هذه المعلومات لآليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان.

3- والأعضاء الحاليون في اللجنة، الذين عيَّنهم رئيس المجلس، هم ياسمين سوكا (رئيسةً)، وبارني أفاكو، وكارلوس كاستريسانا فرناندیس. وهم يتلقون الدعم من أمانةٍ يوجد مقرها في جوبا.

4- وفي عام 2024، أجرت اللجنة بعثات داخل جنوب السودان، حيث اجتمعت مع ضحايا وناجين وشهود ونازحين ومسؤولين حكوميين وجهات فاعلة في قطاع العدالة وأعضاء في منظمات المجتمع المدني ووسائل إعلام وأطراف معنية أخرى. وجَمعت إفادات من الشهود، وعقدت اجتماعات، ونظمت مناقشات في إطار أفرقة تركيز، وجمعت سجلات وأدلة وأودعتها في محفوظاتها السرية. واسترشاداً بمبدأ السرية وبمبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، حذفت اللجنة المعلومات التعريفية للشهود والمصادر في هذا التقرير، مستخدمةً نظام ترميز لبيان المصادر في الحواشي.

5- واعتمدت اللجنة معيار وجود "أسباب وجيهة تدعو إلى اعتقاد " كمعايير للإثبات في إعداد تقريرها، واضطلعت بعملها، بما في ذلك تحديد الجرائم المزعومة، استناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون المحلي لجنوب السودان، بما في ذلك القانون الجنائي ذو الصلة. وتُجمع الأدلة وتُحفظ وفقاً لمعيار من شأنه أن يدعم آليات المساءلة في المستقبل.

6- ويركز التقرير على الحوادث والأحداث والتطورات التي وقعت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، والتي تبين الاتجاهات والأنماط السائدة فيما يخص حالة حقوق الإنسان في الماضي والحاضر. وقد عرضت اللجنة مشروع التقرير مسبقاً على الحكومة لكي ترُد على الاستنتاجات الواردة فيه.

7- وتشكر اللجنة حكومة جنوب السودان على ما أبدته من تعاون مع اللجنة ومع أمانتها، وتعرب عن تقديرها لما قدمته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من مساعدة ودعم لوجستي. وتشكر اللجنة أيضاً جميع من أطلعوا اللجنة على تجاربهم وخبراتهم وتحليلاتهم، ولا سيما الشهود، الذين لولاهم لما كان عمل اللجنة ممكناً ولا مجدياً.

ثانياً- التطورات السياسية والأمنية والقانونية

8- واصل قادة جنوب السودان غير الخاضعين للمساءلة إساءة إدارة عملية الانتقال السياسي في البلد واقتصاده وحُكمه، بما في ذلك تأخير عملية صنع السلام ووضع دستور دائم ووضع ترتيبات أمنية شاملة وتنظيم انتخابات. فمن خلال انخراطهم في تنافس قائم إلى حد كبير على مصالح النخبة والتغول

على الموارد، أجج هؤلاء القادة العنف وأخفقوا في حماية المواطنين حتى في الوقت الذي فاقمت فيه الأزمة الدائرة في السودان التحديات الاقتصادية والأمنية والإنسانية الماثلة. ومددت الأطراف، في أيلول/سبتمبر 2024، الاتفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018 لفترة عامين آخرين، مما يسلط الضوء على الإخفاقات في تنفيذ التزامات السلام وحماية حقوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية[1]. ومع أن الأطراف أشارت إلى "النقص الشديد في التمويل" لتبرير تأخير الانتخابات وتأجيلها مرة أخرى، فإن إيرادات الحكومة بلغت، في فترة التمديد لمدة عامين اعتباراً من آب/أغسطس 2022، حوالي 3,5 مليارات دولار، معظمها من صادرات النفط[2].

9- وتعثرت الاستعدادات المؤسسية والقانونية واللوجستية لوضع الدستور والترتيبات الأمنية وجهود إرساء دعائم العدالة الانتقالية وتنظيم الانتخابات الوطنية في خضم نهب الموارد وتحويلها عن مسارها. ومع ذلك، واصل الجناح المشارك في الحكومة من الحركة الشعبية لتحرير السودان حملته الانتخابية، بينما ظل الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان غير مسجل لخوض الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فرض مجلس الأحزاب السياسية، في 28 آذار/مارس 2024، رسوماً قدرها 000 75 دولار لتسجيل الأحزاب السياسية، وهي رسوم أعلن وزير العدل والشؤون الدستورية في 20 أيار/مايو 2024، أنها غير قانونية.

10- ولا تزال مساحات شاسعة من البلد مقسمة وخاضعة إما لسيطرة الجناح المشارك في الحكومة أو الجناح المعارض لها من الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث أفادت التقارير بوقوع اشتباكات مباشرة بين قوات هذين الجناحين في ولايتي غرب الاستوائية والوحدة. وأفادت التقارير بأن 7 في المائة فقط من القوات الموحدة اللازمة المخطط لها كانت قد نُشرت بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2024[3]. واستبعد الجيش الوطني الجديد، المقرر تشكيله من الأطراف الموقعة على اتفاق السلام المنشَّط، قوات المعارضة إلى حد كبير[4]. وأُفيد بحدوث المزيد من الانشقاقات في عام 2024، معظمها عن صفوف الجناح المعارض والجناح المشارك في الحكومة من الحركة الشعبية لتحرير السودان[5].

11- وما زال تعدد القوات المسلحة والخوارج يؤجج العنف، بما في ذلك في طمبرا بولاية غرب الاستوائية. وفي ولاية أعالي النيل، اشتبكت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مع مدنيين مسلحين، واستخدمت نيران الذخائر الثقيلة استخداماً عشوائياً في المناطق المأهولة بالسكان في مدينة الناصر[6]. وأفادت التقارير بنزوح ما لا يقل عن 500 16 شخص[7]. وفي نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2024، دعا مراقبو وقف إطلاق النار إلى نشر القوات الموحدة اللازمة نظراً لافتقار الجنود الذين لم يتناوبوا على الخدمة منذ سنوات لهياكل القيادة والتحكم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حذّر حاكم ولاية أعالي النيل

(1) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/09/south-sudan-extension-transitional-government-will-compound-dire-human.

(2) تحليل البيانات الواردة من الحكومة.

(3) R7349927. انظر أيضاً https://jmecsouthsudan.org/index.php/reports/rjmec-quarterly-reports/254-rjmec-quarterly-report-on-the-status-of-implementation-of-the-r-arcss-from-1st-july-to-30th-september-2024؛ وS/2024/572، الفقرة 11؛ وS/2024/776، الفقرة 8.

(4) S/2024/188، الفقرة 5؛ وS/2024/572، الفقرة 11.

(5) S/2024/188، الفقرة 19.

(6) Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring and Verification Mechanism, report No. 2024/12.

(7) انظر https://www.unocha.org/publications/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-snapshot-october-2024.

من وصـول الوضـع إلى مأزق ومن تزايد العنف[8]. وفي ولاية وسـط الاسـتوائية، حوصـر المدنيون بين العمليات العسـكرية لقوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان والقوات الموالية لجبهة الخلاص الوطني (ناس)[9]، وهي حركة غير موقعة على اتفاق السلام المنشَّط؛ وقد أدى تعاقب القيادات المختلفة إلى زيادة انقسـام جبهة الإنقاذ الوطني (ناس) إلى فصـائل. وفي 9 تشـرين الأول/أكتوبر 2024، قُتل العديد من المدنيين في الاشتباكات التي وقعت بين هذه الفصائل في وندوروبا[10].

12- وتأثرت منطقة أبيي الإدارية، التي لم تتم تسـوية وضـعها النهائي بعد، من جراء أعمال العنف التي شـهدتها أجزاء من ولايتي الوحدة وواراب في ظل اسـتمرار الهجمات الفتاكة والعمليات الانتقامية بين قبائل دينكا (نقوك) ودينكا (تويج) والنوير (بول)[11]. وطوال عام 2024 في ولاية جونقلي، واصل مسلحون ينتمون إلى قبائل مورلي في منطقة بيبور الإدارية الكبرى اختطاف المدنيين ومهاجمتهم[12]. وبحلول منتصـف كانون الأول/ديسـمبر، كانت تعبئة المدنيين المسـلحين المنتمين إلى قبيلتي الدينكا والنوير تنذر بالمزيد من الهجمات[13]. وأدى الإفلات من العقاب والمظالم القائمة على أساس إثني والتدخلات الحكومية غير الفعالة إلى تفاقم الإغارات بهدف سرقة الماشية وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك اختطاف النساء والأطفال[14].

13- واسـتمر التعاقب المتكرر للوزراء والمحافظين وكبار المسـؤولين الحكوميين والعسـكريين بموجب مراسيم رئاسية، وهي تغييرات نادراً ما يتم شرح أسبابها للسكان. ففي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أقال الرئيس سـلفا كير المدير العام السـابق لجهاز الأمن الوطني، أكول كور كوك، الذي أشـرف على بروز الجهاز كواحد من أقوى المؤسـسـات في جنوب السـودان وأشـدها قمعاً، ووضـعه قيد الإقامة الجبرية[15]. وفي 21 تشـرين الثاني/نوفمبر 2024، أثار تبادل كثيف لإطلاق النار في مقر إقامته في جوبا مخاوف من اتساع رقعة العنف. وأعقبت ذلك إقالة قائد قوات الدفاع في 9 كانون الأول/ديسمبر 2024.

14- وأُطلقت مبادرة تومبني، بقيادة كينيا، في نيروبي في أيار/مايو 2024، بهدف التوسـط في النزاعات السياسية والمسلحة بين الأطراف في اتفاق السلام المنشط وخارجه. وفي 15 تموز/يوليه 2024، اعتمد المفاوضـون تسـعة بروتوكولات رفض الجناح المعارض من الحركة الشـعبية لتحرير السـودان المصـادقة عليها معلناً أنها تتعارض مع أحكام الاتفاق المنشـط. واسـتأنف وفد حكومي جديد المفاوضـات في نيروبي في 4 كانون الأول/ديسـمبر 2024، ولكن المحادثات أُجلت مرة أخرى إلى كانون الثاني/يناير 2025 في خضـم الخلافات على العلاقة بين نتائج مبادرة تومبني واتفاق السـلام المنشـط، بما في ذلك على آليات الإشراف[16]. وفي آب/أغسطس 2024، استضافت جماعة سانت إيجيديو اجتماعاً في

(8) انظر https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/ssdpf-civilians-in-nasir-reached-deadlock-says-governor.

(9) "ناس" هي الاسم المشتق من العربية الذي تعرف به هذه الجماعة، وهو ليس مختصراً.

(10) S/2024/776، الفقرة 26؛ وS/2024/855، الفقرة 30.

(11) A/HRC/55/26، الفقرة 37.

(12) R5800816 وR6215667 وR3606062.

(13) انظر https://unmiss.unmissions.org/unmiss-calls-concerted-efforts-prevent-widespread-violence-jonglei-greater-pibor.

(14) A/HRC/55/26، الفقرات 28-33 و51-44.

(15) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/cohrsouthsudan/A_HRC_54_CRP.6_0.pdf, para. 37. استُبدل رئيس الحرس الرئاسي في غضون تلك الفترة.

(16) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/12/un-commission-human-rights-south-sudan-launches-critical-visit-nairobi-amid.

روما بين ممثلي الحكومة وجماعات المعارضة غير المنخرطة في مبادرة توميني[17]، بمن في ذلك توماس سيريلو من جبهة "ناس".

15- وأدى النزاع الدائر في السودان إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وصادرات النفط في جنوب السودان. فقد أُغلق خط الأنابيب الرئيسي في شباط/فبراير 2024 وظل متوقفاً عن العمل في كانون الأول/ديسمبر 2024، مما أدى إلى انخفاض كبير في عائدات النفط. وفرّ أكثر من 000 901 شخص، معظمهم من مواطني جنوب السودان، من السودان إلى جنوب السودان[18]، بينما تفاقم انعدام الأمن عبر الحدود بسبب الجهات المسلحة المتعددة.

16- وانضم جنوب السودان، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، وذلك بعد انضمامه، في 5 شباط/فبراير 2024، إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتُبقي التعديلات التي أُدخلت على قانون جهاز الأمن الوطني لعام 2014، والتي سُنّت في أوائل آب/أغسطس 2024، على صلاحيات الجهاز غير المبررة التي تخوله اعتقال الأشخاص واحتجازهم، مما يشكل انتهاكاً للالتزامات التعاهدية وقمعاً للحيز المدني والسياسي[19]. وأخفق مشروع قانون آب/أغسطس 2024 المعدِّل لقانون المنظمات غير الحكومية لعام 2016 في حذف العقوبات الجنائية القاسية والجرائم المعرفة تعريفاً فضفاضاً وحالات الغموض التي تكتنف ذلك القانون وتسهم في تطبيق أحكامه تطبيقاً انتقائياً وتعسفياً من شأنه ألا يحمي حرية تكوين الجمعيات[20].

17- وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وبعد طول انتظار، سُن قانونان من قوانين العدالة الانتقالية يقضيان بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر[21]. غير أنه لم يتم سن تشريع من هذا القبيل لإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، مما يشكل انتهاكاً لأحكام الاتفاق المنشِّط. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024، قدمت لجنة الإصلاح القضائي المستقلة استنتاجاتها وتوصياتها المتعلقة بالإصلاحات القضائية وغيرها من إصلاحات قطاع العدالة.

18- وما لم يُعِد قادة جنوب السودان توجيه أولوياتهم بشكل جذري، فإن التمديد الأخير للاتفاق المنشط سيزيد من عرقلة العملية الانتقالية ويؤدي إلى استفحال حالة الإفلات من العقاب واستشراء العنف والنهب والانقسام الإثني، وهو ما ستكون له عواقب وخيمة على حقوق الإنسان لشعب جنوب السودان.

(17) انظر https://www.santegidio.org/pageID/30284/langID/en/itemID/58284/-Continuing-on-the-path-of-dialogue-for-peace-in-South-Sudan-Government-and-armed-opposition-groups-meet-at-Sant-Egidio.html.

(18) انظر https://www.unocha.org/publications/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-needs-and-response-plan-2025-december-2024.

(19) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/07/south-sudan-president-should-return-proposed-security-law-amendments.

(20) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/cohrsouthsudan/A_HRC_54_CRP.6_0.pdf, para.120.

(21) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/11/south-sudan-support-transitional-justice-processes-critical-building.

ثالثاً- الحالات الرمزية

ألف- طمبرا، ولاية غرب الاستوائية

19- تصاعدت حدة النزاع مرة أخرى في مقاطعة طمبرا في عام 2024، مما أدى إلى عواقب وخيمة تشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاع وعمليات القتل والاختطاف والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والحرق المتعمد والتهجير، لتتكرر بذلك أنماط الانتهاكات والتجاوزات التي أُبلغ عنها في عام 2021، عندما حرضت النخب السياسية في الجناح المشارك في الحكومة والجناح المعارض من الحركة الشعبية لتحرير السودان على شن هجمات مسلحة على المدنيين الأزاندي والبلندا[22]. ويعكس التوتر والتنافس العنيف بين قادة الأزاندي والبلندا في طمبرا الديناميات السياسية المحلية والوطنية[23].

20- وتتعرض منطقة طمبرا لاجتياح من جانب قوات مسلحة تعمل تحت إمرة قادة شتى، وهي قوات ينحاز العديد منها لقادة سياسيين متحزبين ويتواطأ مع الميليشيات المحلية. واستمر الاتجار بالأسلحة بلا هوادة جنباً إلى جنب مع عمليات التعبئة المستمرة للقوات والجماعات المسلحة، بما في ذلك عمليات التجنيد القسري، مما أجج العنف. وتبين التقارير السابقة الصادرة عن اللجنة تفاصيل الصراع السياسي الدائر بين قادة الجناح المشارك في الحكومة والجناح المعارض من الحركة الشعبية لتحرير السودان على الصُعد المحلي والولائي والوطني، وهو صراع تصاعدت حدته منذ إعادة تشكيل ولاية غرب الاستوائية في عام 2020، مما أدى إلى ارتكاب عنف سياسي جماعي بدوافع إثنية في عام 2021[24]. ومع أن النزاع قد هدأ في عام 2021 بعد تدخل مجلس الدفاع المشترك، فإن العوامل الدافعة له لم تُعالج في ظل استمرار انعدام الأمن والانقسامات والصدمة، مما أدى إلى خشية السكان من حدوث انتهاكات أخرى بدوافع إثنية[25]. وفي عام 2024، تجددت أعمال العنف الجماعي مرة أخرى وارتُكبت في سياقها انتهاكات مروعة على أسس إثنية تورط فيها أفراد الجناح المشارك في الحكومة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، المنتمون إلى قبيلة الأزاندي، وأفراد الجناح المعارض من الحركة الشعبية لتحرير السودان، المتحالفون مع زعماء البلندا.

21- وهيأ الإفلات من العقاب بيئة مواتية لاستمرار النزاع في طمبرا. فلم تكن هناك أي مساءلة عن أعمال العنف التي وقعت في عام 2021، ولا يزال الفاعلون الرئيسيون فيها في مناصبهم. ويشغل الأزانديون المناصب السياسية الرئيسية في طمبرا، بينما يشغل البلندا أقلية من تلك المناصب. وبدلاً من التعاون لمعالجة آثار النزاع ومخاطره، يولي القادة الرئيسيون في ولاية غرب الاستوائية الأولوية للتنافس السياسي[26]. وقد أُجِّل مؤتمر السلام المزمع عقده في طمبرا بدعم من مجلس كنائس جنوب السودان مراراً

(22) A/HRC/49/78، الفقرات 65-76؛ انظر أيضاً https://unmiss.unmissions.org/sites/default/files/attacks_on_civilians_carried_out_by_spla-io_and_pro-james_nando_armed_elements_in_tambura_county.pdf.

(23) R3717532 وR7972660.

(24) A/HRC/49/78، الفقرات 63-76؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_CRP.4.docx, paras. 108–112.

(25) A/HRC/52/26، الفقرات 82-86.

(26) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, paras. 197–204؛ وhttps://www.radiotamazuj.org/en/news/article/governor-futuyo-asks-kiir-to-fire-tnla-speaker-kumba-alleges-she-has-a-rebel-group؛ وhttps://www.sudanspost.com/tnla-speaker-denies-fueling-intercommunal-violence-in-tambura-county.

وتكراراً، بما في ذلك من جانب مفوض المقاطعة في آذار/مارس 2024[27]. ويجسد تجدُّد النزاع وآثاره على حقوق الإنسان عواقب الاستراتيجيات الصفرية المحصلة التي تقوم عليها سياسات جنوب السودان، وهي استراتيجيات تتوافق فيها مصالح النخب المحلية والوطنية وتتواطأ فيها تلك النخب مع بعضها البعض، متلاعبةً بالهويات والإثنيات ومعمقة المظالم والانقسامات المجتمعية ومرسخة بيئة مواتية لارتكاب المزيد من الانتهاكات.

22- وأدى التوتر والخوف من العنف إلى انقسام المجتمعات المحلية المختلطة، على نحو ما يتجلى في حالة امرأة منتمية إلى قبيلة البلندا نبذتها أسرة زوجها المنتمي إلى قبيلة الزاندي وطلبت منها ألا تعود ما لم ينته النزاع[28]. وفي أعقاب تأجيل مؤتمر السلام في 14 آذار/مارس 2024، قُتل أحد الحراس الشخصيين للحاكم في كمين في 22 آذار/مارس 2024[29]. وفرّ عشرات السكان إلى مواقع النزوح. وبحلول 24 آذار/مارس 2024، كانت وحدة من جنود الحكومة المتمركزين في مريدي قد انتشرت في بلدة طمبرا.

23- وطوال شهر نيسان/أبريل 2024، هاجمت الميليشيات الموالية لقبيلتي الأزاندي والبلندا المدنيين في المناطق المحيطة بطمبرا، حيث مارست عنفاً شديداً ونهبت المنازل وأحرقتها[30]. ويصف سكان منتمون إلى قبيلتي الأزاندي والبلندا وسكان من أصول مختلطة بالتفصيل مرتكبي تلك الأفعال الذين نفذوا عملياتهم في إطار جماعات صغيرة مسلحة بالأسلحة النارية والسواطير والعصي. وكان العديد منهم يرتدون ملابس سوداء، بينما كان بعضهم يرتدون زياً موحداً، وكان معظمهم ملثمين بقماش أسود[31]. ويعتقد بعض الناجين أن الجناة الملثمين كانوا ينتمون إلى المجتمعات المحلية ويعرفون ضحاياهم[32].

24- وأججت سلسلة من عمليات القتل بدوافع حزبية، بما في ذلك اختفاء كاهن زاندي وسائقه[33] اختفاءً غير مبرر في 27 نيسان/أبريل 2024، حالة التوتر والعنف التي جاءت مصحوبة بالمزيد من الهجمات على القرى[34]، وأدى كل ذلك إلى المزيد من موجات النزوح. فبحلول أواخر نيسان/أبريل 2024، كان ما يقرب من 13 000 شخص قد لجأوا إلى الحماية حول قاعدة طمبرا التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والتي زادت من قواتها ودورياتها في البلدة[35].

25- ومما يدل على وحشية العنف، تعرض رجل من الزاندي للضرب وذبحه بينما كانت زوجته تشاهد من مخبئها[36]. وأفادت امرأة من البلندا بإنها تعتقد أن عمها قد قُتل بعد أن رأته آخر مرة يحمل غنيمة تحت تهديد السلاح[37]. وكان معظم من قُتلوا أو اختفوا من الرجال[38].

(27) R127004.

(28) R1126158.

(29) R7846512 وR8330410. انظر أيضاً https://www.eyeradio.org/governor-futuyos-bodyguard-killed-in-road-ambush-in-tambura.

(30) R7381341 وR1408174 وR4726294 وR8763574 وR8114320.

(31) R4361825 وR9657578 وR8843012 وR1506131 وR9546009 وR4276168 وR5723815 وR7904004.

(32) R1481540 وR6332124 وR5218300.

(33) R3683488 وR6604270 وR6830390 وR3374136 وR3514078.

(34) R8468214 وR8421419 وR6302467 وR9874838 وR9198678 وR3041794 وR7256039.

(35) انظر https://reliefweb.int/report/south-sudan/unmiss-responds-rapidly-protect-civilians-and-restore-calm-amidst-fresh-outbreaks-intercommunal-violence.

(36) R9820029.

(37) R3195382.

(38) R5804857 وR1957327 وR9994731 وR7085583 وR1141335 وR6176654 وR1900470 وR1927203.

26- وتعرضت النساء والفتيات للاختطاف والعنف الجنسي المروع أثناء الهجمات ولدى عودتهن إلى ديارهن لجمع القوت والضروريات لأسرهن النازحة[39]. ووثقت اللجنة العديد من حالات الاغتصاب التي ارتكبت على أساس إثني. وأمر مغتصبٌ ضحيته المنتمية إلى البلندا بأن تخبر قبيلتها بما ألحقه بها من أذى[40]. وأفادت امرأة أخرى، كانت قد نجت من اغتصاب جماعي، بأنها وُصفت بأنها حيوانة لكونها زاندية[41]. ولم تحصل أي من الناجيات اللاتي قابلتهن اللجنة على الرعاية الصحية المناسبة؛ ولم تبلغ معظمهن عن الجرائم التي ارتكبت في حقهن خوفاً من العار والوصمة[42].

27- وتعرض الأطفال لتجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الميليشيات والقوات المسلحة. فبحلول شباط/فبراير 2024، كانت ميليشيا البلندا الموالية للجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تختطف الأطفال في منطقة طمبرا[43]. وأُدمج فتيان البلندا المختطفين قسراً في الميليشيات بغرض استخدامهم في الهجمات[44]. وفي المواقع العسكرية التابعة للجناح المعارض، دُرب أطفال من قبيلتي الأزاندي والبلندا وأطفال منحدرون من أصول مختلطة على القتال أو كلفوا بأعمال يومية. ومات بعضهم أو أصبحوا معاقين بسبب ما تعرضوا له من ضرب. وتعرضت الفتيات للاغتصاب والاسترقاق الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي[45]. وجمعت اللجنة أيضاً معلومات أوفى عن استخدام الأطفال من جانب قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[46].

28- وبحلول 2 أيار/مايو 2024، انتشرت قوات حكومية إضافية في طمبرا ونفذت عمليات نزع سلاح بقيادة قائد يخضع لإمرة جوبا[47]. وشاركت في تلك العمليات وحدات من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تابعة للفرقة 6 المتمركزة في منطقة مريدي المجاورة والقوات الموحدة اللازمة وعناصر من قوة شرق أفريقيا[48]. وقوبلت عملية نزع السلاح الأولية بترحيب واسع النطاق وأدت إلى انحسار رقعة الهجمات المنسقة التي تشنها الميليشيات. غير أن المخاوف من عودة ظهور الأسلحة النارية كانت شائعة[49]، ورافق عمليات تناوب القوات منذ أيار/مايو 2024 تحول في النُهج المتبعة، حيث تم الإبلاغ عن حالات احتجاز تعسفي وسوء معاملة وحالات وفاة أثناء الاحتجاز العسكري[50]. وأبلغ زعماء البلندا

(39) R8189959، وR3560322 وR1410842 وR3661955 وR4438096.

(40) R3708734.

(41) R9537139.

(42) R9818464 وR4612369 وR3504519 وR2443973 وR2465394 وR6819284 وR4690658 وR4714901 وR7414574 وR3935855.

(43) R6698610 وR2868050 وR2674121.

(44) R6250231.

(45) R1726431 وR5121743 وR9151568 وR3352314.

(46) R8066909 وR4410122 وR3606985؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf؛ وA/HRC/55/26، الفقرة 56؛ وA/78/842-S/2024/384.

(47) R9274393 وR6685681 وR6648778. في ذلك اليوم، أعفى الرئيس نائب حاكم الولاية المنتمي إلى الجناح المشارك في الحكومة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، كينيدي قانيكو، من منصبه؛ انظر https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/kiir-fires-c-equatoria-state-governor-w-equatoria-deputy-governor؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_CRP.4.docx, paras. 109–112.

(48) R4856107 وR1881764 وR6049360 وR7250367 وR9223458 وR8513354؛ انظر أيضاً https://www.eac.int/eac-regional-force.

(49) R1203662 وR5890245 وR9245475.

(50) R4872350 وR7101529.

عن تزايد حالات المضايقة والاستهداف، التي استمرت حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024[51]. وفي الوقت ذاته، لم يُشرع في أي اعتقالات أو في توجيه أي اتهامات بارتكاب جرائم متصلة بالنزاع[52].

29- وأفادت التقارير بأن أكثر من 000 25 مدني نزحوا في طمبرا والمقاطعات المجاورة[53] في ظروف بائسة، بدون ما يكفي من الطعام أو الماء أو الخدمات. ومنذ أواخر أيار/مايو وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024، أوعزت السلطات إلى الأسر بأن تعود إلى ديارها، مما أثار مخاوف من العودة القسرية[54]. ورفض الكثيرون العودة إلى ديارهم خوفاً من تأجج النزاع[55]. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، لم يطرأ على عدد السكان النازحين في البلدة أي تغيير يذكر.

30- وتعثرت مبادرات السلام رغم أعمال العنف والمخاطر الكبيرة التي تنذر بزيادة التصعيد، حيث فشل حوار آخر اقتُرح عقده في تشرين الأول/أكتوبر 2024 عندما رفضت النخب الأزاندية المشاركة فيه. وظلت العلاقات بين زعيم قبيلة البلندا ومفوض المقاطعة متقلبة ومتأثرة بالقوى السياسية على الصُعد المحلي والولائي والوطني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أفاد الزعيمان بأنهما تعرضا لإطلاق نار في حادثين منفصلين، مما زاد من حدة التوتر[56].

31- ولم يواجه الأفراد الذين نظموا ودعموا أعمال العنف في طمبرا خلال عام 2021 أي عواقب، حيث استمر معظمهم في تولي مناصبهم العسكرية والعامة، مما أثار نعرات العنف الإثني وقوض مبادرات السلام في الوقت الذي واصلت فيه الميليشيات الموالية لقوى سياسية معينة ولإثنيات معينة شن هجمات على المدنيين. وواصل قادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان استخدام الأطفال في قواتهم. وتستدعي أفعال هؤلاء الأفراد تحقيقاً عاجلاً فيها ومساءلتهم عنها[57].

باء- عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ولاية واراب

32- سُجل العديد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء في جنوب السودان في عام 2024، حيث أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن ارتفاعٍ في عدد حالات الإعدام غير القانونية التي تنفذها فصائل الإعدام[58]. ويقتضي إنفاذ عقوبة الإعدام الحصول على إذن رئاسي، بعد استنفاد سبل الاستئناف؛ ويقتصر اللجوء إلى فصائل الإعدام على الجنود بعد أن تراجع المحكمة العليا الأحكام الصادرة

(51) R5522085 وR5623637.

(52) R5166820.

(53) انظر https://www.unocha.org/publications/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-snapshot-may-2024.

(54) R4181253 وR4643507؛ انظر أيضاً https://www.eyeradio.org/some-tambura-idps-say-wont-go-home-cite-horror.

(55) R3427584 وR1500341 وR3194606 وR9811701 وR1548246 وR4512623.

(56) R4284958؛ انظر https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/commissioner-survives-deadly-rpg-attack-on-tambura-home.

(57) A/HRC/49/78، الفقرات 73-76.

(58) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2024/07/south-sudan-rise-extrajudicial-executions.

في حقهم[59]. ومع ذلك، تستمر عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في سياق يتسم بالإفلات من العقاب وبالتجاهل الصارخ لسيادة القانون[60].

33- وفي 21 شباط/فبراير 2024، وبعد فترة وجيزة من تلقي حاكم الولاية آنذاك، كوال مور مور، توجيهات أمنية من الرئيس[61]، أقر مشرعو الولاية قانون تسوية النزاعات والتنمية المستدامة في ولاية واراب ("الكتاب الأخضر") وسنه حاكم الولاية. ويزعم أن القانون يجيز الإعدام رمياً بالرصاص على ارتكاب جرائم سرقة الماشية باستخدام السلاح وبعض جرائم القتل، مما يرسخ هذه الممارسة غير القانونية وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي اليوم الذي صدر فيه القانون، روّج الحاكم لعمليات الإعدام التي نفذتها قوات الأمن، ومعظمها عمليات نفذتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[62]. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، في مؤتمر عُقد في جوبا، اعتمد المشاركون من ولاية واراب الكتاب الأخضر تحت رعاية كول مور مور، الذي كان قد عُين حاكماً للولاية قبل أسبوعين من ذلك التاريخ. وقد شهد رين تويني مابور، وهو المسؤول عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء[63] بصفته حاكماً لولاية البحيرات منذ حزيران/يونيه 2021، اعتماد هذه التدابير. والرجلان من كبار الضباط العسكريين.

34- ومنذ عام 2017 على أقل تقدير، أمر حكام ولاية واراب المتعاقبون بتنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء[64]. ففي عام 2021، بعد صدور توجيه رئاسي بكبح جماح العنف القبلي الشديد والمستمر بين القبائل وسرقة الماشية في جميع أنحاء ولاية واراب، أشرف حاكم الولاية آنذاك، أييني أليو، على زيادة كبيرة في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء[65]. وكانت جهود نزع السلاح التي بُذلت في أعقاب ذلك أحادية الجانب وضارة وغير قانونية في كثير من الأحيان[66]، وفشلت فشلاً ذريعاً في وقف انتشار الأسلحة بل وأدت بدلاً من ذلك إلى تفاقم العنف[67]. وأدى ضعف مؤسسات سيادة القانون أو غيابها إلى جعل المجتمعات المحلية عرضة للعنف الشديد وعزز الشعور بالخوف الشديد وانعدام الأمن، مما ساهم في تأييد التدابير الواردة في الكتاب الأخضر باعتبارها حلاً سريعاً لانعدام الأمن.

35- وقد أُعدم ضحايا، من بينهم أطفال، بسبب جرائم بسيطة أو زائفة[68]. ويبدو أنه تم التستر على العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ضوء الإبلاغ عن حالات اختفاء قسري، مما يشير إلى أن عدد الضحايا قد يفوق العدد المبلغ عنه[69].

(59) The Sudan People's Liberation Army Act, 2009, sects. 85 and 89.

(60) A/HRC/40/69، الفقرة 32؛ انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, paras. 116–159.

(61) انظر https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid024DRuFvfvuMJKcUgr1mBNP3TEH1nE4jJZNpTcrsrgNcGxF6u6XRLmeA2WRZZUyQtdl&id=100063788990682؛ و South Sudan Broadcasting Corporation (SBBC), 15 February 2024.

(62) انظر https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02MzUykYmHUubRgjgU6R8QfF1egUg3SbmtkyqcwDwGTRbuhw7XEtUTtEfph1AZ9uB4l&id=100063788990682.

(63) A/HRC/49/78، الفقرات 35-37.

(64) انظر https://www.sudanspost.com/warrap-state-prosecutor-issues-arrest-warrant-for-ex-governor/.

(65) A/HRC/49/78، الفقرات 33-38؛ انظر https://peacekeeping.un.org/en/unmiss-deeply-concerned-spate-of-extra-judicial-executions.

(66) A/HRC/49/78، الفقرة 79؛ و A/HRC/52/26، الفقرات 76-81.

(67) A/HRC/46/53، الفقرات 41-43؛ و A/HRC/49/78، الفقرات 77-80؛ و A/HRC/52/26، الفقرات 76-81.

(68) R5409052 و R2400967.

(69) R3315408 و R5270132 و R6658766 و R5878631.

36- ومن بين الحالات التي وثقتها اللجنة سبعة مدنيين ذكور عُثر عليهم قتلى في حدود 6 أيار/مايو 2024 بعد أن كانوا محتجزين في قاعدة أنقوي العسكرية في ضواحي كواجوك على مقربة من مقر حاكم الولاية. وكان بعضهم قد اتُهم بارتكاب جرائم منصوص عليها في الكتاب الأخضر؛ وكان بعضهم الآخر من أقاربهم[70]. وبعد نقل بعض الجثث إلى المستشفى[71]، دُفن الضحايا السبع جميعهم كيفما اتفق، واضطرت أسرهم إلى التفاوض على استخراج جثثهم حتى يتسنى دفنهم دفناً لائقاً. وعزت السلطات وفاتهم إلى اختناقهم أثناء احتجازهم في حاوية معدنية عديمة التهوية[72]. ويشير تحليل صور الطب الشرعي الذي أجرته اللجنة إلى أنه لا يمكن استبعاد أن يكونوا قد توفوا من جراء الإصابات التي لحقت بهم. وفي 7 أيار/مايو 2024، أمر حاكم الولاية باحتجاز قائد اللواء 4 من ألوية قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وعدد من جنوده والتحقيق مع قائدهم[73]. وفي 30 أيار/مايو 2024، عزت لجنة التحقيق تلك الوفيات إلى الإهمال وألقت باللوم على أحد الحراس[74]، بينما لم تعترف بوفيات أخرى أُبلغ عن حدوثها في ظروف مماثلة في أنقوي ومواقع أخرى[75]. وتلقت أسر الضحايا وعوداً بالتعويض، باستثناء ضحية كانت تواجه عقوبة الإعدام بموجب التدابير المنصوص عليها في الكتاب الأخضر؛ ومن غير الواضح ما إذا كانت أي من تلك الأسر قد تلقت تعويضاً أم لا[76].

37- واستمر استخدام قاعدة أنقوي العسكرية لاحتجاز المدنيين بموجب التدابير التي ينص عليها الكتاب الأخضر. ووصف الشهود أفراداً محتجزين يقبعون في حاوية معدنية ساخنة عديمة التهوية وهم حبيسي رائحة البول والعرق الكريهة[77].

38- وفي 8 حزيران/يونيه 2024، اقتاد جنودٌ لوال نغونغ تور من حاوية في قاعدة أنقوي[78] إلى منطقة غابات وهو معصوب العينين ثم أعدموه[79]. وينتمي لوال نغونغ تور إلى قبيلة دينكا كواج، وكان قد احتجز هناك مع أفراد آخرين بناء على مزاعم ارتكاب جرائم ضد دينكا أقوك، وهي مزاعم ساقها كل من مستشار الأمن في الولاية، بيتر ماتيم ياك، المنتمي إلى قبيلة دينكا أقوك، ومفوض مقاطعة غرب قوقريال[80]. وقبيلة دينكا كواج منخرطة في نزاع عنيف على الأراضي وحقوق الرعي مع قبيلة دينكا أقوك، بيد أن السلطات، بمن في ذلك السيد ماتيم ياك، تتجاهل الجهود التي يبذلها زعماء دينكا كواج لمعالجة العنف المتصاعد[81].

(70) R2406719 وR9446906.

(71) R6890494؛ انظر أيضاً https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/7-suffocated-to-death-in-kuajok-after-being-locked-in-containers-by-sspdf.

(72) A/HRC/40/69، الفقرة 32.

(73) مستند مدرج في الملف؛ انظر أيضاً https://www.eyeradio.org/six-officers-arrested-in-kuajok-tragic-civilians-detention.

(74) انظر https://www.facebook.com/permalink.php/?story_fbid=955269619942662&id=100063788990682.

(75) R5554786 وR4514243 وR1966377. انظر أيضاً https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/7-suffocated-to-death-in-kuajok-after-being-locked-in-containers-by-sspdf.

(76) R8055957 وR5136767.

(77) R8494571 وR7783192 وR6364850.

(78) R1168825 وR2893317 وR1665579 وR1949073.

(79) R5831146 وR3985249 وR2154248 وR1002170.

(80) R6913494 وR5896125 وR8446706.

(81) R1737042 وR2727302.

39- وكان السيد ماتيم ياك قد وعد بإبقاء قادة قبيلة دينكا كواج على علم بأي تحقيق يجرى، قبل أن يتصل بهم لاستلام جثة السيد نغونغ تور[82]. غير أن الجنود رفضوا السماح بنقل الضحية لدفنه في منزل أجداده، متذرعين بأن أرض المنزل موضع منازعة[83]. وقام أقارب السيد نغونغ تور، مكرهين، بدفنه في مكان آخر[84]. وتفاقم شعور أفراد القبيلة بالغضب بسبب ما أُبلغ عنه من أفعال حرق متعمد ونهب وإتلاف لممتلكات الضحية[85]. وعندما قدم زعماء دينكا كواج التماساً إلى المجلس التشريعي للولاية يطلبون بموجبه اتخاذ إجراءات ضد 10 أفراد[86]، أعفاهم الحاكم من مناصبهم كزعماء لقبيلتهم[87]. وعندما وكّل الزعماء محامياً لمقاضاة الحاكم، تعرضوا للاضطهاد، واضطر العديد منهم إلى الفرار إلى جوبا خوفاً على حياتهم[88]. وفي 31 آب/أغسطس 2024، أفاد المحامي بأنه تلقى تهديدات بالقتل بسبب تمثيله زعماء القبيلة[89]؛ وتعرض محامٍ آخر كان قد طعن في شرعية الكتاب الأخضر باسم دينكا تواج لتهديدات باتخاذ إجراءات في حقه بموجب الكتاب الأخضر[90].

40- وتدرك الجهات الفاعلة في قطاع العدل في ولاية واراب أن الكتاب الأخضر هو نظام غير قانوني لعمليات الاعتقال والاحتجاز والاختفاء القسري والإعدام التي تشرف عليها السلطة التنفيذية للولاية والتي ينفذها الجيش بشكل أساسي. وفي مواجهة المطالبات والتهديدات بالامتثال لهذا النظام الموازي، يخشى المسؤولون في قطاع العدالة الجنائية من أن يؤدي التصريح بإصدار أوامر اعتقال وعقد محاكم خاصة أو الإفراج عن المحتجزين إلى إعدام المتهمين[91].

41- ففي 23 آب/أغسطس 2024، كتب وزير العدل والشؤون الدستورية إلى حاكم الولاية آنذاك، كول مور مور، طالباً منه الرد بحلول 9 أيلول/سبتمبر 2024 على الادعاءات التي تفيد بأن إعدام السيد نغونغ تور وقانون الكتاب الأخضر غير قانونيين[92]. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أعاد الرئيس تعيين كول مور مور في جهاز الأمن الوطني. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، لم يكن الوزير قد نشر بعد رأياً قانونياً بشأن الكتاب الأخضر.

42- وشغل حاكم ولاية واراب الجديد، الفريق أول فرانسيس ماريال أبور، منصب مستشار أمن الولاية في الفترة من تموز/يوليه 2021 إلى أيار/مايو 2024 في عهد ثلاثة حكام أشرفوا على عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وعندما أصبح حاكماً للولاية، جدد دعمه للكتاب الأخضر[93].

(82) R7110220 وR5087870.

(83) R7339561 وR4213208 وR2349829.

(84) R9359073 وR5771912 وR1806772.

(85) R9359073 وR5771912 وR1806772.

(86) مستند مدرج في الملف.

(87) R7819563 وR4616578. مستند مدرج في الملف.

(88) R5156869 وR5429490 وR2868645 وR3967623.

(89) انظر https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0375DAKb6kaN9B5phkETsrnfDsK4m62rsrn6GvMypX3BTxNQARiQ6gU9KR73FE1K2sl&id=100078432117985.

(90) انظر https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid04Tjh1EANGr1n3cZUdkjgSHLe2v1enDgTZLa36FbYbp7GzVQ4d2xqXWu3zAP5t8JYl&id=100063788990682.

(91) R1858861 وR6308132.

(92) مستند مدرج في الملف.

(93) انظر https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02278bvLxNiRgxJ8ws62pGKayE8Caq84NzSNXJmbVSLSFxB1XVsGfsSnoMab6UHC8Rl&id=100063788990682.

43- وعزا العديد من الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة في ولاية واراب هذه الانتهاكات إلى تفسير الكتاب الأخضر وتنفيذه بشكل خاطئ، مشيرين إلى أنه يتضمن إجراءً ينص على إقامة محاكم خاصة. وعلى الرغم من وجود مطلب شعبي بالحد من العنف القبلي، فإن من الواضح أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن العنف القبلي هي انتهاكات غير قانونية بموجب الدستور الانتقالي والقانون الدولي، ولا بد من إيجاد حلول شاملة لهذه المشكلة المتفاقمة.

44- ويغذي المسؤولون الظلم والتهميش من خلال استخدام الكتاب الأخضر لإنكار العدالة واستهداف طرف واحد في النزاعات القبلية، معرقلين بذلك تسوية هذه المنازعات تسوية سلمية، الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى تأجيج نزاع آخر[94].

45- وتُحرم أسر الضحايا حرماناً منهجياً من الحصول على المعلومات والوصول إلى إجراءات الدعاوى ومن دفن ذويها دفناً كريماً، مما يضاعف من صدمة عمليات الإعدام العنيفة هذه. أما بالنسبة للمُعالين، فإن فقدان معيليهم يضاعف من أوجه هشاشتهم ويحول دون تلبية احتياجاتهم الأساسية ويعطل حق الأطفال في التعليم والدعم الاقتصادي[95].

46- ويتحمل حاكم الولاية السابق، كول مور مور، ومستشار أمن الولاية، ماتيم ياك، المسؤولية عما ارتُكب خلال عام 2024 من عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. والحكومة الوطنية مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويجب أن تضع حداً لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وأن تلغي التشريعات غير القانونية التي تيسر ارتكاب جرائم خطيرة بموجب القانون المحلي والدولي والتي تقوض سيادة القانون وتضر باستقرار المجتمع ونسيجه.

جيم- الاعتقالات التعسفية من جانب جهاز الأمن الوطني

47- سبق للجنة أن قدمت تقارير مستفيضة عما يرتكبه جهاز الأمن الوطني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني لفترات طويلة والتعذيب والعنف الجنسي والمراقبة غير القانونية والرقابة والاعتداءات على الصحفيين وأفراد المجتمع المدني ومنتقدي الحكومة، فضلاً عن عمليات التسليم الاستثنائي والعمليات التي ترتكب في بلدان الجوار خارج الحدود الإقليمية[96].

48- ولم تُدرج الالتزامات الرفيعة المستوى بإصلاح قانون جهاز الأمن الوطني لسنة 2014، بما يشمل إلغاء صلاحيات الاعتقال والاحتجاز المخولة للجهاز، في مشروع قانون تعديل قانون جهاز الأمن الوطني لسنة 2023. واعتمد المشرعون مشروع القانون هذا في جلسة تصويت ساخنة عقدت في 3 تموز/يوليه 2024 بحضور قيادات جهاز الأمن الوطني، الذين هيأوا بيئة قسرية واجه فيها منتقدو مشروع القانون الترهيب والتهديد[97]. وحثت جهات متعددة الرئيس على عدم توقيع مشروع القانون لإقراره كقانون، ومن بين تلك الجهات اللجنة في رسالة حددت فيها الانتهاكات المتصلة بمشروع القانون إلى جانب الممارسات الفضلى التي تتبعها أجهزة الاستخبارات على الصعيد الدولي. ولم يقر الرئيس رسمياً مشروع القانون في غضون المهلة المحددة لذلك، وهي 30 يوماً، مما أتاح اعتماده تلقائياً كقانون بموجب الدستور الانتقالي. ومع أن التعديلات التي أُدخلت على قانون جهاز الأمن الوطني شملت أحكاماً تحظر التعذيب

(94) R2528861 وR9348548 وR1881368.

(95) R4994762 وR3456521.

(96) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/cohrsouthsudan/A_HRC_54_CRP.6_0.pdf.

(97) R7062820 وR3309660 وR1809069.

حظراً صـــريحاً، فإن عدم وجود رقابة كافية يســـمح بارتكاب الانتهاكات، ونادراً ما يســـتوف شـــرط جعل المحتجزين يمثلون أمام قاضٍ في غضون 24 ساعة من احتجازهم.

49- وطوال عام 2024، تعرض العديد من الأفراد للاحتجاز والتعذيب بشـــكل غير قانوني من جانب جهاز الأمن الوطني[98]. وأبلغ محامون اللجنة أن المحاكم لا تزال مترددة في التدخل، ولا ســـيما فيما يخص المعتقلين السـياسـيين، وأنهم نادراً ما يتمكنون من الوصـول إلى موكليهم وأنهم يتعرضـون للترهيب[99]. وكثيراً ما يتم تجاهل الأوامر القضـائية بالإفراج عن المحتجزين[100]. وظل موريس مابيور، الذي كان خاضـعاً لأمر تسـليم من نيروبي في شـباط/فبراير 2023، محتجزاً بتهم زائفة حتى أوائل تشـرين الثاني/نوفمبر 2024[101]. وأُصيب بمرض عضال وبدت عليه علامات التعذيب خلال فترة احتجازه التي استمرت 21 شهراً[102]. وسلط أعضـاء الجمعية التشـريعية والأوسـاط القانونية والمجتمع المدني الضـوء على معاملة عمدة جوبا السـابق، كاليسـتو لادو، كمثال على القمع[103]. فقد اعتُقل السـيد لادو في منزله في 30 آذار/مارس 2024، ثم اقتيد إلى "البيت الأزرق" التابع للجهاز بسـبب نشـاطه في مجال مكافحة اسـتيلاء الجيش على الأراضـي[104]. ولم تُجد الدعاوى القضـــائية المتعددة التي رفعها أمام المحاكم للطعن في احتجازه مع منعه من الاتصـــال بالعالم الخارجي نفعاً، بل أدت إلى مراقبة أسـرته وترهيبها[105]. وقد أُطلق سـراحه في 6 أيلول/سـبتمبر 2024[106]. وفي 4 تشـــرين الأول/أكتوبر 2023، اختفى بيار أجاك مارول، رئيس منظمة تاريخ الجنوبيين "Junubin Chronicles"[107]. ورغم إطلاق ســـراح ثلاثة من زملائه الذين احتجزهم الجهاز في كانون الثاني/يناير 2024، فإن السيد مارول ظل مفقوداً حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر 2024.

50- وواصـــل جهاز الأمن الوطني اعتقال وملاحقة فرادى المتظاهرين، وفرّ العديد من النشـــطاء من البلد[108]. وما زالت الممارســـات التعســـفية المتمثلة في إغلاق مكاتب منظمات المجتمع المدني والتدخل غير القانوني في عمل العاملين في المجال الإنساني واحتجاز أقارب منتقدي الحكومة مستمرة أيضاً[109].

(98) R1278555 وR3904458 وR8111159.

(99) R3675322 وR3117540؛ انظر أيضاً https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/defense-lawyer-intimidated-over-kalistos-case-at-regional-court.

(100) R5324272 وR3291417.

(101) R4065459. انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/cohrsouthsudan/A_HRC_54_CRP.6_0.pdf, paras. 164–170؛ و https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/justice-ministry-quashes-defamation-suit-against-activist-morris-mabior؛ و https://www.eyeradio.org/high-court-grants-bail-to-detained-morris-mabior؛ و https://www.sudanspost.com/south-sudan-spy-agency-releases-govt-critic-morris-mabior-months-after-court-bail.

(102) R1404404 وR5341852.

(103) R2854154 وR8780810 وR6297657 وR7794174.

(104) R9350947 وR3979152 وR5886470 وR1726222.

(105) R6709347.

(106) انظر https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/former-juba-mayor-kalisto-released-from-detention.

(107) R4690330 وR9643805. انظر أيضاً https://www.eyeradio.org/months-after-activist-ajak-went-missing-mother-pleads-for-answers.

(108) R2031609 وR9311006؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/cohrsouthsudan/A_HRC_54_CRP.6_0.pdf.

(109) R6581886 وR4129537 وR2343211.

وتسود ثقافة الإفلات من العقاب في الجهاز، ومن غير المحتمل أن تؤدي أي تغييرات في رئاسة الجهاز إلى المساءلة من دون إصلاح قطاع الأمن إصلاحاً جدياً. وتسلط إعادة تكليف حاكم ولاية واراب السابق المسؤول عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالعمل في الجهاز في تشرين الأول/أكتوبر 2024 الضوء على استمرار وجود منتهكي حقوق الإنسان في الجهاز[110].

51- والكيانات الأخرى، بما فيها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والشرطة الوطنية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والسلطات المحلية، مسؤولة أيضاً عن اعتقالات تعسفية وانتهاكات مرتبطة بها في عام 2024، من دون أن تخضع للمساءلة[111].

رابعاً- الأزمة الإنسانية

52- تشكل الحالة الإنسانية في جنوب السودان أزمة كبرى في مجال حقوق الإنسان، حيث يواجه أكثر من نصف السكان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي من المتوقع أن يصل إلى مستويات الأزمة أو إلى أسوأ من ذلك بحلول منتصف عام 2025 في 76 مقاطعة من أصل 79 مقاطعة[112]. وقد أدى الانخفاض الشديد في قيمة العملة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية المرتفعة أصلاً. وفي عام 2024، بلغ عدد النازحين داخلياً مليوني شخص، مع وجود 2,28 مليون لاجئ من جنوب السودان في بلدان الجوار[113]. ويستضيف جنوب السودان نفسه حوالي 500 000 لاجئ[114]. ويدفع انتشار العنف وانعدام الأمن على نطاق واسع، إلى جانب الفيضانات والصدمات البيئية الأخرى المرتبطة بتغير المناخ، حالات النزوح الجديدة والمطولة؛ ويؤدي ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء الأحوال الاقتصادية إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، بينما يعكس تفشي الأمراض ظروف النزوح القاسية[115]. ولم يُنفذ بعد الالتزام المتعهد به في إطار الاتفاق المنشط بإنشاء صندوق إعادة إعمار خاص لدعم عودة النازحين[116].

53- ولا يزال جنوب السودان مكاناً خطيراً للغاية بالنسبة للعاملين في مجال الإغاثة، حيث أُبلغ عن 198 حادث عنف في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024[117]. وأدت أعمال العنف والتهديدات والهجمات التي تشنها قوات وجماعات مسلحة متعددة، من بينها قوات الدفاع

(110) R5319804.

(111) R2974681 وR9943581 وR2173784 وR1259972 وR4108524؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/south-sudan/2024-12-18-report-unmiss-ohchr-arbitrary-detention.pdf.

(112) انظر https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1158829/?iso3=SSD.

(113) انظر https://www.unocha.org/publications/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-snapshot-october-2024.

(114) انظر https://reliefweb.int/report/south-sudan/unhcr-south-sudan-factsheet-november-2024.

(115) انظر https://moh.gov.ss/fdownload.php?filename=20241029100500_Statement%20on%20the%20Declartion%20of%20Cholera%20outbreak%20in%20Renk%20County,%20Upper%20Nile%20State%2028%20October%202024.pdf؛ و https://www.unocha.org/publications/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-fund-allocates-8-million-support-cholera-response.

(116) A/HRC/55/26، الفقرات 58-63.

(117) لقطات من وصول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المناطق المحتاجة إلى المساعدة الإنسانية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. تشير البيانات إلى مقتل تسعة من عمال الإغاثة خلال تلك الفترة؛ انظر https://www.aidworkersecurity.org. انظر أيضاً https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2024/06/05/why-south-sudan-so-dangerous-local-aid-workers.

الشـــعبي لجنوب الســـودان، إلى توقف عمليات العديد من المنظمات التي تقدم الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الحيوية[118]. وفي الولايات الاســـتوائية وحدها، أُلقي القبض على موظفين ومتعاقدين في المجال الإنســاني في كمائن متعددة نصــبت على الطرقات واحتُجزوا كرهائن للحصــول على فدية، بما في ذلك من جانب مسلحين تابعين لجبهة الخلاص الوطني (ناس)[119]. ويؤدي الخوف من الانتقام إلى تقييد الإبلاغ عن هذه الهجمات، مما قد يحفز بدوره على دفع الفديات. وتفتقر المنظمات غير الحكومية إلى خدمات ســـلامة وأمن منسقة، مما يجعل موظفيها معرضين للخطر بوجه خاص[120]. وأبلغ عاملون في المجال الإنساني عن تزايد تعرضهم للمضايقة ومصادرة أصولهم من جانب السلطات المحلية خلال عام 2024[121].

54- وأدى اســـتمرار فرض الضـــرائب غير القانونية، إلى جانب أشـــكال التغول الأخرى والعقبات البيروقراطية، إلى تعطيل عمليات المعونة بشدة. ويشمل ذلك التمديد غير القانوني لضريبة استيراد الوقود المفروضة في 22 نيسان/أبريل 2024 على المنظمات الإنسانية والكيانات الأخرى المعفاة من الضرائب. وقد رفضــت تلك المنظمات والكيانات امتثال أمر تمديد تلك الضــريبة، وأرغم شــح الوقود الناجم عن ذلك برنامج الأغذية العالمي على تعليق عمليات إسـقاط المعونة من الجو في القرى النائية لمدة سـتة أسـابيع تقريباً[122]. ورغم إلغاء التوجيه القاضـي بتمديد تلك الضـريبة في نهاية المطاف، فإن المنظمات الإنسـانية لا تزال تشـعر بالقلق إزاء احتمال تكرار ذلك[123]. ويجدر بالإشـارة إلى أنه بموجب آلية ضـريبة تصـاريح اعتماد النفط الإلكترونية، التي اقترحت أول مرة في عام 2023، يتم تحويل معظم الإيرادات إلى شـــركة كروفورد كابيتال المحدودة، وهي شركة خاصة[124].

55- وفي مواجهة حالات نقص الموارد، انتقد العاملون في المجال الإنســـاني الوضـــع الراهن الذي لا يزال السكان يعتمدون في ظله اعتماداً شديداً على المساعدات الدولية في الوقت الذي تُحول فيه الموارد الحكومية عن مســـارها[125]. ففي الميزانية الوطنية للوزارات والكيانات المنفِقة للفترة 2024-2025، خصـص 0,21 في المائة فقط من إجمالي موارد الميزانية للكيانات الحكومية الرئيسـية العاملة في المجال الإنسـاني. وعلاوة على ذلك، لا يزال اسـتخدام "صـندوق المسـاعدات الإنسـانية والطوارئ" القائم بذاته غير واضـــح. وفي ظل توقع تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد، لا بد من زيادة المخصـــصـــات الوطنية والمساعدات الدولية في الوقت المناسب منعاً لوقوع كارثة أكبر[126].

(118) انظر https://www.facebook.com/MSFSouthSudan/posts/364888550001975. انظر أيضاً Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring and Verification Mechanism, report No. 2024/12, pp. 7 and 8.

(119) R5929016 وR9306591 وR5844217 وR4657791؛ انظر أيضاً https://prezly.msf.org.uk/south-sudan-msf-suspends-medical-activities-in-yei-central-equatoria-state-following-attack-on-staff؛ وhttps://www.radiotamazuj.org/en/news/article/one-injured-as-humanitarian-vehicle-is-ambushed-in-e-equatoria؛ وhttps://www.unocha.org/publications/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-access-snapshot-november-2024.

(120) R8625209.

(121) R8436029 وR7051848 وR7497055 وR9970942؛ انظر أيضاً https://docs.southsudanngoforum.org/coordination/ngo-forum-documents/ngo-forum-survey-report-incidents-affecting-ngo-assets.

(122) انظر https://reliefweb.int/report/south-sudan/wfp-south-sudan-situation-report-327-30-september-2024.

(123) R4058254 وR5456901 وR4716710.

(124) المراسلات والعقود الحكومية المدرجة في الملف.

(125) R7257536 وR2611803، وR4806264 وR5888593.

(126) انظر https://www.wfp.org/news/wfp-calls-cash-frontload-south-sudan-operations-amid-warnings-rising-hunger؛ وhttps://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/en/?country_iso3=SS.

خامساً- حقوق المرأة

56- لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع وغيره من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والفتيات في جنوب السودان مستمراً ومنتشراً على نطاق واسع ومُغفلاً إلى حد كبير. وتعكس هذه المشكلات المتجذرة في العنف على الصعيد دون الوطني السيطرة الذكورية المنهجية والتمييز المترسخ واختلال موازين القوى بين الجنسين. وتديم هذه الديناميات الممارسات التي تقوض مساواة المرأة وحقوقها.

57- وقد خلصت التحقيقات التي أجرتها اللجنة في النزاع الدائر في طمبرا إلى أن العنف الجنسي منتشر على نطاق واسع ويستهدف النساء والفتيات المنتميات إلى الأزاندي والبلندا على حد سواء. وقد تعرضت العديد من النساء والفتيات لانتهاكات متعددة، من بينها الاختطاف والاسترقاق الجنسي والعمل القسري. وأفادت الناجيات بأنهن تعرضن لحوادث اغتصاب واغتصاب جماعي متعددة من جانب رجال مسلحين مجهولي الهوية، وكثيراً ما كان الجناة يتحدثون لغة مختلفة عن لغتهن. وغالباً ما كان الجناة يهاجمون الضحايا في مناطق معزولة ويجرونهن إلى الأدغال ويغتصبونهن ويتركونهن معتقدينهن موتى. وقالت إحدى الناجيات من الاغتصاب الجماعي إنها أغمي عليها بعد أن عصب أربعة رجال عينيها وتناوبوا على اغتصابها[127]. وقالت ناجية أخرى من الاغتصاب إنها اقتيدت إلى معسكر جيش وأُجبرت على الطهي للجنود الذين أمرهم قائدهم باختيار المرأة أو الفتاة التي يريدون اغتصابها أو اتخاذها زوجة لهم بالإكراه[128]. وأخبرت إحدى الناجيات كانت على جسدها ندوب من جراء المحنة التي تعرضت لها اللجنة بأنها بعد أن اغتصبها ثلاثة رجال، قام أحدهم بجرحها بعمق في يدها بسكين، ثم قيدت حركتها وهي تنزف بينما قام رجل رابع باغتصابها، مما أدى إلى إغمائها وفقدانها للذاكرة[129]. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2024، استمر ورود تقارير عن حالات عنف جنسي، مما يؤكد أن طمبرا لا تزال بؤرة من بؤر العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ولا تزال ردود فعل السلطات غير كافية على الإطلاق، ولا توجد أي مساءلة معروفة عن هذه الجرائم. وأبلغ الضحايا وشهود آخرون اللجنة بوجوب اتخاذ إجراءات حاسمة لمساءلة الجناة.

58- ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يرتكبه أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان منتشراً على نطاق واسع في العديد من المناطق التي تشهد وجوداً كبيراً للجنود، مثل ولاية واراب. وقد تفشت أعمال العنف الجنسي التي يرتكبها الجنود والرعاة المسلحون في مقاطعات من بينها شرق التونج وتونج الشمالية وتويج، ولا سيما بعد نشر جنود في تلك المقاطعات. فبدلاً من إعادة إحلال السلام، أدت عمليات نشر الجنود إلى تفاقم الانتهاكات، حيث أفادت التقارير بأن ضحايا لا تتجاوز أعمارهم 13 عاماً تعرضن للاغتصاب. ويقوم الجنود، الذين لا يتقاضون أجراً في الغالب، بابتزاز الموارد من المدنيين بينما يختطفون النساء والفتيات ويعتدون عليهن جنسياً[130]. وللعنف القبلي وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ولاية واراب عواقب وخيمة على النساء، ولا سيما عندما يُقتل الأقارب والمعيلون الذكور، مما يعمق من معاناة النساء اللواتي يُتركن للحداد على أقاربهن وهن يكافحن لإعالة أسرهن ولا سبيل أمامهن لالتماس العدالة. ويغذي غياب آليات المساءلة القضائية هذه الجرائم، حيث أُبلغ عن ارتفاع مستويات الاغتصاب وزواج الأطفال. وثمة حاجة ملحة لسد النقص في القدرات من خلال تدريب القضاة والشرطة ونشرهم للتصدي بفعالية للعنف الجنسي والعنف الجنساني المتصل بالنزاع.

(127) R8331975.

(128) R5868222.

(129) R4847799.

(130) R5581613 وR3050034 وR6572688.

59- وقد زادت الآثار الاقتصادية الناجمة عن النزاع الدائر من تهميش النساء، مما أدى إلى تجريدهن من فرص كسب الرزق وعرض العديد منهن لمخاطر الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في سعيهن لإعالة أسرهن. وقالت الناجيات إنهن نادراً ما يتمكنّ من الحصول على الخدمات أو من إبلاغ السلطات عما يتعرضن له من انتهاكات. والحاجة الماسة للرعاية الصحية والتعافي من العنف الجنسي هائلة وما انفكت تتزايد في عام 2024 مع وصول الناجيات الفارات من النزاع في السودان[131].

60- ودائماً ما تكون عمليات الاغتصاب والاغتصاب الجماعي مصحوبة بأشكال أخرى من الأذى الجسدي والنفسي، مثل الضرب المبرح باستخدام أعقاب البنادق وغيرها من الأدوات الحادة، والمعاملة القاسية لأجزاء مختلفة من الجسد، والتهديدات بمزيد من الأذى، بما في ذلك الموت أو إيذاء أحد الأحبة، والصدمات النفسية والاكتئاب[132].

61- ولم تحصل معظم الناجيات اللائي قابلتهن اللجنة على الرعاية الصحية الكافية. وسعت بعضهن للحصول على رعاية عاجلة لكنهن لم يتلقين أي رعاية من هذا القبيل، وأبلغن عن اضطرارهن للعودة من حيث أتين لعدم توافر عاملين صحيين أو أدوية[133]. وتلقت أخريات علاجاً غير كافٍ بشكل صارخ، وعانين من نزيف غير منتظم، وصدمات نفسية، وأمراض منقولة جنسياً لم يتم علاجها، وحالات حمل غير مرغوب فيها[134]. ونُصحت إحدى الناجيات من الاغتصاب الجماعي أثناء النزاع، بعد أن وصلت إلى المستشفى وآثار الصدمة والإصابة بادية عليها بوضوح، بتقديم بلاغ إلى الشرطة قبل تلقي العلاج العاجل[135]. واختارت معظم الضحايا عدم إبلاغ العاملين الصحيين بتعرضهن للاغتصاب خوفاً من أن يؤدي إبلاغهن عن ذلك إلى وصم المجتمع لهن وهجرهن وشعور أسرهن بالعار وفقدانهن مهورهن[136]؛ كما لم يبلغن الشرطة عما تعرضن له من انتهاكات خوفاً من الانتقام أو العار أو التكاليف المالية أو لشعورهن بعدم جدوى ذلك[137]. وفي منطقة معرضة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، أخبرت الشرطة اللجنة بأن هذا العنف لا يندرج ضمن نطاق اختصاصها في التحقيق[138]. وتشعر الضحايا اللائي يبلغن عن تلك الجرائم بالخوف واليأس[139].

62- ووصفت النساء والفتيات الناجيات تعرض أزواجهن للقتل أو الاختفاء أثناء الهجمات، في حين تخلى الأزواج في بعض الحالات عن زوجاتهم بسبب العار والوصمة المرتبطة بالاغتصاب[140]. وغالباً ما تواجه أمهات الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب وصماً وتمييزاً شديدين، مما يؤثر بشدة على شعورهن بقيمتهن الذاتية ويجبر العديد منهن على العيش في ظروف تتسم بالهشاشة الشديدة[141].

(131) R5408473 وR7127374.

(132) R8979400 وR4334638 وR3722478 وR3635801 وR2352801 وR5768390.

(133) R3009355 وR6260763 وR4271128 وR8883771 وR5302127 وR2715700.

(134) R7156560 وR7726742 وR6525414 وR8039248.

(135) R2455693.

(136) R8270018 وR2823564.

(137) R9610861 وR1592659 وR1553700 وR8138778 وR4416442 وR5172256 وR2075896 وR2039231 وR2563960؛ انظر أيضاً https://synergy-for-justice.cdn.prismic.io/synergy-for-justice/ZtmChrzzk9ZrXBko_SynergySouthSudan.pdf, p. 16.

(138) R1433070.

(139) R7433346 وR5797201 وR6049083.

(140) R2950601 وR5212050 وR7717192 وR7770797 وR4590390؛ وA/HRC/34/63، الفقرة 39؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_CRP.4.docx, para. 158.

(141) R9127889 وR7714062 وR1797035 وR6711140 وR7417251 وR1141141.

63- وعلى الرغم من كثرة قوانين وسياسات جنوب السودان الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين، فإن تلك السياسات لا تزال غير مطبقة إلى حد كبير. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب القيادية السياسية وفي عمليات السلام وفي سلك القضاء. ويؤدي هذا الإقصاء من السلطة إلى إدامة تهميشهن ويدمر الأسر ويعرقل مسيرة التنمية الوطنية. ولا تزال استجابات الحكومة غير كافية إلى حد كبير وتقتصر على خطط عمل وأفرقة عمل، في حين لا يزال الجناة يتمتعون بالإفلات من العقاب ولا تتمكن الضحايا من اللجوء إلى العدالة[142].

64- وقد مرت أكثر من 10 سنوات منذ توقيع جنوب السودان على بيان مشترك مع الأمم المتحدة في عام 2014 بهدف التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع[143]. وفي شباط/فبراير 2024، مُددت خطة العمل ذات الصلة بالقوات المسلحة، التي كانت قد قُدمت في عام 2021. غير أن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لم ترشح ممثلين لها في لجنة التنفيذ المشتركة، الأمر الذي حال دون تفعيل اللجنة[144]. وبخلاف المحاكمات العسكرية المعزولة، لم تُتخذ أي إجراءات جوهرية للتصدي للعنف الجنسي القائم على التغول[145].

65- ولم يحرز بعد أي تقدم في اعتماد مشروع قانون لمكافحة العنف الجنساني وضِع منذ خمس سنوات[146]. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن اقتراح مثير للجدل بحذف الأحكام التي تجرم الاغتصاب الزوجي من مشروع القانون أن يقوض بشكل أساسي غرض هذا التشريع وفعاليته، مما اضطر المدافعات عن حقوق المرأة إلى التشديد على ضرورة سن قوانين توفر حماية شاملة من العنف الجنساني، بما في ذلك في إطار الزواج[147]. ويجب إيلاء الأولوية لاعتماد مشروع القانون، مع عدم المساس بتجريم الاغتصاب الزوجي وإلغاء المادة 247 (3) من قانون العقوبات التي تستثني الاغتصاب الزوجي من تعريف الاغتصاب. ويجب أن تتماشى هذه الإصلاحات التشريعية، وكذلك مبادرات تدوين القانون العرفي، مع مبادئ البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)[148].

66- وتؤدي وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية دوراً حاسماً في التصدي للعنف الجنساني وفي تنسيق الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنساني، ولكنها تعاني من نقص شديد في الموارد وتفتقر إلى سبل الوصول الكافي إلى المجتمعات المحلية[149]. وفي 3 نيسان/أبريل 2024، دعا مجلس حقوق الإنسان إلى تخصيص موارد كافية للوزارة التي لم يخصص لها، على الرغم من الدور الكبير الذي تؤديه، سوى 0,11 في المائة من الميزانية الوطنية للوزارات والهيئات المنفقة للفترة 2024-2025، الأمر الذي ينم عن عدم التزام الحكومة بمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان[150].

(142) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_CRP.4.docx.

(143) انظر https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/Joint_Communique_South_Sudan_Oct_2014.pdf.

(144) R4880299؛ و S/2024/776، الفقرة 74.

(145) R4617843؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, paras. 336–362.

(146) انظر https://www.eyeradio.org/minister-aya-benjamin-criticizes-delays-in-anti-gbv-bill.

(147) R3477659 و R9868365 و R8223286.

(148) Maputo Protocol, art. 4 (2) (a).

(149) R7264906 و R4758392.

(150) قرار مجلس حقوق الإنسان 1/55، الفقرة 11.

سادساً- حقوق الطفل

67- وثقت اللجنة انتهاكات جسيمة مستمرة ضد الأطفال إبان النزاع، وهي انتهاكات ترتكبها جميع الأطراف، بما في الجهات الحكومية وغير الحكومية. ومن أكثر الانتهاكات شيوعاً، عمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم من جانب القوات والجماعات المسلحة. ولهذه الانتهاكات آثار شديدة ودائمة على حياة الأطفال، فهي تسبب لهم الصدمة وتؤدي إلى الوصم وتفكيك شمل الأسر وزواج الأطفال المبكر والحمل المبكر والتسرب المبكر من الدراسة. ومع أن الحكومة ملزمة بموجب القانون الإقليمي والدولي بمنع هذه الانتهاكات واحترام حقوق الطفل، فإن إنفاذ القانون لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. وتتذرع الحكومة بمحدودية الموارد كعائق لإنفاذ القوانين ذات الصلة في الوقت الذي ما انفك فيه الوضع يزداد تفاقماً بسبب استمرار النزاع وانعدام الاستقرار وترسخ الإفلات من العقاب.

68- ففي عام 2024، شهدت مدينة طمبرا قيام الميليشيات المتحالفة مع الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان باختطاف فتيان وفتيات ونقل العديد منهم إلى مواقع عسكرية[151]. وتعرض الأطفال للاختطاف والتجنيد والضرب المبرح والإصابات والقتل والتدريب العسكري القسري. وتعرضت الفتيات للاسترقاق الجنسي والزواج القسري، بينما أُجبر الفتيان على السلب والقتال[152]. وأُجبر بعض الأطفال على مشاهدة أفراد أسرهم وهم يُقتلون بوحشية وغير ذلك من الجرائم الشنيعة[153]. وروت إحدى الفتيات أنها شاهدت والدتها وهي تُذبح، وتذكَّر صبي رؤية صبي آخر يُضرب حتى الموت[154]. ولا تزال قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان متورطة في انتهاكات جسيمة، من بينها التجنيد القسري.

69- وتُلحق هذه الفظائع صدمة عميقة وعاهات جسدية ونفسية طويلة الأمد بالأطفال، مما يضاعف من الآثار المدمرة لهذه الانتهاكات[155]. فقد أفاد صبي سُرح من القوات الحكومية في أواخر عام 2023 بأنه فكر في العودة إلى الثكنات بسبب انعدام سبل العيش البديلة[156]. وتؤكد هذه الحالات على عدم كفاية جهود إعادة الإدماج، على نحو ما أشارت إليه اللجنة سابقاً[157]، وهو ما يمكن أن يدفع الأطفال نحو العصابات أو إلى العودة إلى صفوف العناصر المسلحة[158].

70- وفي عام 2024، في ولاية وسط الاستوائية، واصلت الجماعات الموالية لجبهة الخلاص الوطني اختطاف الأطفال وتجنيدهم قسراً[159]. وروى شهود تفاصيل اختطافهم مع أطفال أجبروا على الخضوع لتدريبات عسكرية؛ ولا يزال بعضهم في الأسر[160]. واستمرت عمليات اختطاف الأطفال والنساء في أجزاء

(151) R7610393 وR3494515 وR4209276 وR4901114.

(152) R9504739 وR2093949 وR6813561 وR4130494؛ وS/2024/384.

(153) R1939890 وR2668622.

(154) R1699162 وR4894835.

(155) R9633438 وR5878263 وR5449390 وR9756700 وR2960198 وR4410921 وR4562598 وR3533530 وR5530340 وR2248590.

(156) R5655302.

(157) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf , paras. 226–243؛ وA/HRC/55/26، الفقرة 56.

(158) R9688280؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, paras. 223–239؛ وA/HRC/55/26، الفقرة 56.

(159) R6017509 وR9182837 وR6915307؛ وA/HRC/52/26، الفقرة 90؛ و https://unmiss.unmissions.org/unmiss-gravely-concerned-rising-abductions-greater-yei-calls-collective-action.

(160) R4970031 وR7236950.

كثيرة من جنوب السودان، ولا سيما في ولايتي شرق الاستوائية وجونقلي وإدارية بيبور الكبرى[161]، حيث لم تتم بعد معالجة دوافع العنف في هذه المناطق[162]. ومع أن كبار المسؤولين الحكوميين من جونقلي وبيبور الكبرى أبلغوا اللجنة بتدابير ترمي إلى الإفراج عن المختطفين، فإن التدخلات المنسقة والاستجابات في مجال سيادة القانون لا تزال محدودة ولا يزال الجناة يتمتعون بالإفلات من العقاب[163].

71- ومنذ عام 2016، سجلت اللجنة روايات نساء وفتيات تعرضن للحمل القسري من جراء الاغتصاب وحملن أجنتهن حتى وضعن. وأبلغت أمهات وطفلات اللجنة بأن وصمة الاغتصاب تسببت في نبذهن من أسرهم وتعريضهن للتمييز في مجتمعاتهن المحلية وللتنمر، وبأن ذلك أثر تأثيراً بالغاً على احترامهم لذواتهن وكرامتهن واختياراتهن في الحياة[164]. ونظراً لغياب شبكات الدعم، عانت الأمهات من الصدمة والاكتئاب وهن يكافحن لتلبية احتياجات أطفالهن الأساسية ودفع تكاليف تعليمهم، مما قوض حق أطفالهن في التعليم. وقالت إحدى الأمهات وهي تتحسر على عدم وجود دعم، إن الحكومة يجب أن تكون أباً للأطفال الذين يولدون نتيجة اغتصاب[165].

72- ويقدر عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بنحو 2,6 ملايين طفل[166]. ولم يقترن التوجيه الرئاسي لعام 2023 المتعلق بالتعليم المجاني بأي تمويل[167]، وأبلغت الأسر اللجنة بأنها لا تستطيع تحمل تكلفة المدارس[168]، في حين أُبلغ طوال عام 2024 عن إضرابات وحالات غياب في أوساط المعلمين الذين لم تُدفع لهم رواتبهم[169]. وتعطل التعليم في مناطق النزاع كذلك بسبب النزوح والصدمات وإغلاق المدارس أو الاحتلال العسكري للمدارس ووفاة أفراد أسر التلاميذ[170]. ففي طمبرا، قال معظم الأطفال وأولياء الأمور الذين أجريت معهم مقابلات إن النزاع أنهى تعليم الأطفال[171].

73- ويشكل زواج الطفلات عائقاً رئيسياً أمام تعليم الفتيات[172]. ذلك أن فتاة من كل فتاتين تتزوج قبل بلوغها سن 18 عاماً، مما يساهم في ارتفاع معدلات الحمل المبكر[173]. ويتم "حجز" العديد من الفتيات للزوج منذ ولادتهن مقابل مهر[174]. وفي عام 2024، أكدت فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة أن

(161) R1580420 وR7804833 وR7304628؛ انظر أيضاً A/HRC/55/26، الفقرات 44-51.

(162) A/HRC/55/26، الفقرات 28-33 و44-51.

(163) R5473638 وR2398921.

(164) R3013637 وR3935295 وR8060397 وR1452365 وR5662143 وR7813265 وR8206028.

(165) R3926849.

(166) انظر https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387120, p. 17.

(167) A/HRC/55/26، الفقرة 54.

(168) R9754561 وR8238404 وR7073434 وR9146163 وR8882017 وR4749835.

(169) R2107745؛ انظر أيضاً https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/northern-bahr-el-ghazal-trashes-teachers-strike؛ وhttps://www.eyeradio.org/thousands-of-pupils-sent-home-in-juba-as-schools-shut-over-salary-arrears؛ وhttps://www.radiotamazuj.org/en/news/article/unity-state-teachers-receive-one-month-salary.

(170) R9587421 وR8175675 وR7266565.

(171) R4614441 وR1146679 وR2509865 وR2478107 وR5587480 وR4654564 وR1955203 وR3485109 وR6787421 وR8641899.

(172) A/HRC/55/26، الفقرة 55.

(173) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_CRP.4.docx, paras. 27–34؛ وhttps://data.unicef.org/wp-content/uploads/cp/child-marriage/Child-marriage-profile_SSD.pdf.

(174) A/HRC/55/26، الفقرة 55.

"حجز الطفلات" لا يزال يُمارس على نطاق واسع في جميع أنحاء جنوب السودان[175]. وتنتهك هذه الممارسة الحظر المفروض على الاتجار بالأطفال. ولا يزال استمرار حالات زواج الطفلات وتضخم "مهور العرائس" المدفوعة في شكل ماشية أو نقود مدعاة للقلق[176].

74- ويتوقع أن يعاني 2,1 مليون طفل في جنوب السودان من سوء التغذية الحاد في عام 2025[177]. ومن بين الآثار الأخرى، يزيد سوء التغذية من تعرض الأطفال للأمراض والوفيات التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك الأمراض التي يتزايد انتشارها بسبب تغير المناخ[178].

سابعاً- المساءلة والعدالة الانتقالية

75- تنشأ دورات النزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والاحتجاز التعسفي والقمع والإعدام خارج نطاق القضاء، عن الإفلات من العقاب المترسخ الذي ييسره ضعف مؤسسات العدالة الرسمية أو غيابها[179]. وخلصت لجنة الإصلاح القضائي، التي أنشئت بموجب اتفاق السلام المنشط، في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2024، إلى أن ثقة الجمهور في مؤسسات العدالة قد ضعفت بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والتمويل اللازم لإصلاح قطاع العدالة[180]. ففي ظل وجود 35 في المائة فقط من عدد القضاة المطلوب على الصعيد الوطني، شددت اللجنة على ضرورة وجود قضاء مستقل وظيفياً وماليا[181].

ألف- مؤسسات العدالة

76- جميع مؤسسات العدالة الوليدة منكوبة وتفتقر إلى الموارد والاستقلالية. ونتيجة لذلك، يكاد الحق في العدالة يكون معدوماً بالنسبة لضحايا الجرائم وأسرهم والمدعى عليهم. فقد أصبحت المحاكم، بجميع مستوياتها، غير مجدية وغير فعالة. ويسهم عدم وجود قضاة معينين وارتفاع معدلات التغيب عن العمل والعقبات اللغوية غير المذللة في استمرار التأجيلات والاختناقات التي تحول دون الاحتكام إلى العدالة بسرعة، إن وجدت[182]. وتتراوح التقارير الواردة عن حالات التدخل السياسي والعسكري في الدعاوى بين

(175) انظر https://reliefweb.int/report/south-sudan/national-task-force-protection-against-sexual-exploitation-and-abuse-advisory-note-handling-allegations-staff-members-and-affiliated-personnel-participating-child-booking-south-sudan.

(176) R5481722 وR2689976 وR9069549 وR4355328؛ انظر أيضاً https://www.theguardian.com/global-development/2024/sep/27/south-sudan-juba-dinka-child-marriage-athiak-dau-riak-customs-brideprice.

(177) انظر https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_South_Sudan_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_Sept2024July2025_Snapshot.pdf.

(178) انظر https://www.msf.org/msf-policy-brief-lancet-countdown-health-and-climate-change؛ وhttps://www.doctorswithoutborders.org/latest/photos-health-effects-climate-change-old-fangak.

(179) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf.

(180) انظر Judicial Reform Committee, *Access to Justice: Judicial Reform in the Republic of South Sudan*, October 2024.

(181) المرجع نفسه، الصفحة 24.

(182) R3911993 وR7937494.

العرقلة والتهديد بالقتل[183]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة والمدعين العامين والمسؤولين القضائيين لا يتقاضون أجوراً أو يتقاضون أجوراً زهيدة ومعنوياتهم محبطة بسبب نقص الموارد والافتقار إلى الاستقلالية[184]. ويشتكي المحامون أيضاً من تدخل الدولة، وعدم دفع أتعاب لائقة لهم، والحالة المزرية لمؤسسات العدالة.

77- والفساد مستشرٍ. وليس بوسع الضحايا تحمل المدفوعات الإضافية المطلوبة في جميع مراحل الإجراءات بدءاً من التحقيق وانتهاءً بالمحاكمة[185]. ووصف ضحايا وجهات فاعلة في مجال العدالة نظام "المزايدة" الذي تدفع بموجبه أسر الضحايا والمتهمين أموالاً للشرطة والمدعين العامين والقضاة بغية الوصول إلى ملفات القضايا والتأثير على نتائج الإجراءات[186]. ووصفت أسرة ضحية جريمة اغتصاب أنها دفعت أموالاً لتيسير كل مرحلة من مراحل القضية، بدءاً من تقديم البلاغ إلى تحديد مكان الجاني والتمكين من القبض عليه وانتهاءً بمتابعة التحقيق وإجراء المحاكمة[187].

78- ويعزى العدد المحدود من الملاحقات الجزائية إلى انعدام الثقة والشعور بالعار والخوف من الانتقام[188]. ويرى المدافعون عن حقوق الإنسان أن قضايا الاغتصاب لا تحظى بالأولوية أو تحال إلى المحاكم العرفية لأنها تتيح للمسؤولين فرصاً أقل لاستجداء المال[189]. والمرأة ممثلة تمثيلاً منخفضاً في مؤسسات العدالة، حتى في المحاكم التي تتلقى الدعم الدولي[190]. فهناك قاضية واحدة فقط من بين 56 قاضياً من كبار القضاة في جنوب السودان[191].

79- أما في السجون، فيؤدي الاكتظاظ والافتقار إلى أسباب الراحة الأساسية إلى الوفاة والمرض[192]. ويبدو أن العنف الجنسي منتشر على نطاق واسع. ويقبع العديد من المحتجزين لأشهر أو سنوات في الحبس الاحتياطي أو بعد قضاء مدة عقوبتهم بسبب العيوب البيروقراطية أو عجزهم عن دفع الأموال اللازمة للإفراج عنهم[193]. ولكل ذلك آثار بالغة على الأحداث، من بينها تعرضهم للمرض والعدوى والأمراض السارية، إلى جانب الآثار الأخرى على سلامتهم النفسية والجسدية[194]. وتبين انتهاكات الحق في محاكمة عادلة مدى اختلال نظام العدالة الجنائية[195].

80- ويؤدي الإهمال الشديد لنظام العدالة في جميع أنحاء البلد إلى إدامة اللجوء إلى الأساليب التعسفية، بما فيها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، واستخدام مواقع احتجاز غير قانونية، بما في

(183) R2962003 وR5022939 وR3124249 وR8905461.

(184) R6493895 وR4369889 وR4505516 وR8745303 وR6273441 وR9384034.

(185) R5654731 وR3972707 وR8816083 وR3331548 وR3335871 وR2608241 وR4122614 وR1022550.

(186) R7681078 وR8567983.

(187) R3507304.

(188) R7326731 وR4643781 وR8304142 وR7676026 وR4938975.

(189) R4695684 وR4054376 وR1701825.

(190) A/78/742، الفقرة 14.

(191) Judicial Reform Committee, *Access to Justice*, p. 24.

(192) R7394988 وR3810592 وR8188961؛ انظر أيضاً https://www.sudanspost.com/over-1600-inmates-awaiting-trials-at-juba-central-prison/.

(193) R2365806 وR6336921 وR9606132 وR3188330 وR9459740.

(194) R2028995.

(195) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, paras. 304–315.

ذلك "بيوت الأشباح" في العاصمة جوبا[196]. وفي ولاية واراب، لم تتسن محاكمة المتهمين في أشد الجرائم خطورة نظراً لتعيين قاض واحد فقط في المحكمة العليا في عام 2024[197]. ولا تزال المحاكم العسكرية تُستخدم في محاكمات نادرة تنطوي على جرائم ضد المدنيين[198]. ويؤكد تحليل الميزانية أن نظام العدالة مهمل بشكل يرثى له، حيث لم يخصص للقضاء سوى 1,46 في المائة من الميزانية الوطنية للوزارات والهيئات المنفقة للفترة 2024–2025، مما يقوض بشدة استدامة وفعالية الجهود المهمة التي يبذلها الشركاء الدوليون لتعزيز أنظمة العدالة، مثل المحاكم المتنقلة.

باء - المحاكم العرفية

81- تظل المحاكم العرفية الآلية الرئيسية للفصل في المنازعات والجرائم المندرجة في إطار "القانون العرفي"[199]. وعلى الرغم من عدم جواز اللجوء إلى المحاكم العرفية في الجرائم الخطيرة، فإن زعماء القبائل كثيراً ما يترأسون محاكمات من هذا القبيل[200]. وعادة ما تكون النتائج وإجراءات القضية ضارة وتمييزية للغاية تجاه النساء والفتيات[201]. وفي ضوء دواعي القلق هذه، من الأهمية بمكان ضمان مراجعة ممارسات المحاكم العرفية ومواءمتها مع معايير حقوق الإنسان[202].

82- وحظيت المبادرات الرامية إلى تدوين القانون العرفي بدعم دولي في عام 2024[203]، وتضمنت إجراء مشاورات وتوثيق القانون العرفي بغرض اعتماده رسمياً في عدد من الولايات[204]. وشملت مبادرات التدوين مواءمة أسعار المهر والماشية بين القبائل المتجاورة، وذلك كتدبير لمعالجة العنف القبلي[205]. ولا تزال مشاركة المرأة في تدوين القانون العرفي محدودة[206]، على الرغم من التأثير الكبير للأعراف على حياتها، مع أن التدوين قد يؤدي إلى ترسيخ الممارسات الضارة وتقييد الإصلاحات المستقبلية. ويجب أن تتم أي مراجعة للقوانين العرفية بالتعاون مع المرأة، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني،

(196) R9858279 وR6696782؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/cohrsouthsudan/A_HRC_54_CRP.6_0.pdf, paras. 33–36 and 64؛ وhttps://www.eyeradio.org/army-accused-of-taking-police-roles-operating-illegal-detention-facilities-and-courts-in-juba.

(197) R6389707.

(198) A/HRC/52/26، الفقرة 102؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, paras. 336–362.

(199) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, para. 363؛ وA/HRC/55/26، الفقرة 68؛ وhttps://mojca.gov.ss/customary-court-system؛ و Judicial Reform Committee, *Access to Justice* , pages 91–96.

(200) R9123126 وR6173784 وR3206565 وR8741461.

(201) R1674553 وR4949437؛ وA/HRC/55/26، الفقرة 40؛ انظر أيضاً https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/we-still-use-girls-as-compensation-for-killings-otuho-chief.

(202) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_CRP.4.docx, paras. 191–195.

(203) R7839811 وR3211109 وR4407455.

(204) انظر SSBC TV, "IOM presents Customary Law Booklet to CES government," 19 August 2024؛ وانظر أيضاً https://southsudan.iom.int/news/iom-unmiss-support-customary-law-review-warrap-state.

(205) R4575192.

(206) R5739158 وR3433232.

بما يمكن من مواءمة هذه القوانين مع قانون حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[207].

جيم- لجان التحقيق

83- لم تفض أي من لجان التحقيق التي أنشأها الرئيس رداً على انتهاكات حقوق الإنسان إلى مساءلة فعالة أو إنصاف فعال. وتفيد التقارير بأن لجنتين من هذه اللجان كانتا تؤديان عملهما في عام 2024: إحداهما معنية بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ولاية واراب، والأخرى معنية بالنزاع الدائر في ميوم بولاية الوحدة[208]. وعلى غرار تحقيق سابق في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي شهدتها ميوم في عام 2022، وهو تحقيق حددت فيه اللجنة عدداً من المسؤولين عن تلك الانتهاكات[209]، لم تعلن اللجنتان عن عملهما ولا عما توصلتا إليه من نتائج.

84- ومع أن لجنة تحقيق اقترحت، في كانون الثاني/يناير 2023، إجراء محاكمات منفصلة للمدنيين والعسكريين في أعمال العنف التي وقعت في عام 2022 في روالبيت بولاية واراب[210]، فإنه المحكمة الخاصة المقترحة لم تكن قد شُكلت حتى أواخر عام 2024، ليظل بعض المتهمين المدنيين رهن الاحتجاز لأكثر من عامين[211]. واستمرت المحاكمات العسكرية مصحوبة بانتهاكات للحق في محاكمة عادلة، بينما تهرب القادة العسكريون مرة أخرى من الملاحقة الجنائية[212].

دال- العدالة الانتقالية

85- أظهر استمرار النزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عام 2024 الحاجة الملحة إلى عدالة انتقالية شاملة وكلية لتعزيز السلام والوحدة الوطنية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان من خلال الحقيقة والتعافي وجبر الضرر والمساءلة. ومع أن اتفاق السلام المنشط ينص على ثلاث مؤسسات تكميلية للعدالة الانتقالية، فإنه لم يتم إنشاء أي من هذه المؤسسات حتى الآن.

86- وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وبعد مشاورات مطولة، سُن قانون يقضيان بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر. ويجسد التشريعان إلى حد كبير نتائج المشاورات، بما في ذلك اشتراط قيام البرلمان بفرز مفوضي اللجنة واستبعاد العفو عن الجرائم الخطيرة. ومع ذلك، فمن الضروري وجود عملية شفافة لاختيار مفوضي اللجنة وأعضاء الهيئة، وتوفير الموارد الكافية، واتباع إجراءات تركز على الناجين وتمتثل معايير حقوق الإنسان، وضمان مشاركة المجتمعات المهمشة، بمن في ذلك اللاجئون، مشاركة فعلية. وعلاوة على ذلك، يجب التصدي لجميع الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

(207) CEDAW/C/SSD/CO/1، الفقرة 12.

(208) R6230587؛ والبيان الذي أدلت به الحكومة أمام مجلس حقوق الإنسان في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024، متاح في: https://webtv.un.org/en/asset/k1g/k1gqk4d1ov، عند 1:23:00 من التسجيل.

(209) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, paras. 108, 109, 149, 150 and 316–335.

(210) المرجع نفسه، الفقرة 193.

(211) R2887290 وR1708379.

(212) R2887290 وR1708379؛ انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, para. 186.

87- على الرغم من التقدم المحرز في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر، فإن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان لا يزال في طريق مسدود، على الرغم من أن المساءلة الجنائية جزء لا يتجزأ من عملية العدالة الانتقالية على النحو المتوخى في إطار اتفاق السلام المنشط. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تواصلت المفوضية مع الاتحاد الأفريقي الذي أقر محاوروه بالحاجة إلى تعزيز التنسيق مع حكومة جنوب السودان من أجل إنشاء جميع آليات العدالة الانتقالية الثلاث[213].

ثامناً- الاقتصاد السياسي

88- يعوق النقص الحاد في تمويل مؤسسات الدولة، الذي يعزى أساساً إلى تحويل الموارد تحويلاً ممنهجاً عن مسارها عن طريق النهب والفساد، قدرة الحكومة على حماية وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لشعبها. ذلك أن الأزمة الإنسانية المتفاقمة، ونقص الخدمات الأساسية، واختلال مؤسسات العدالة والمؤسسات الرئيسية الأخرى، وعدم تنفيذ الالتزامات الأساسية المتعهد بها في إطار الاتفاق المنشط، كلها أمور تجسد حالة التغول والإهمال التام.

89- فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية تدهوراً كبيراً في عام 2024. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، استأنفت الحكومة التمويل النقدي المكثف (طباعة النقود)، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة بنسبة 110 في المائة بحلول آذار/مارس 2024. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024، انخفضت قيمة العملة إلى النصف مرة أخرى، بينما تأخر بنك جنوب السودان في نشر نشرات السياسات النقدية، مما زاد من تقويض الشفافية وأضفى المزيد من التعتيم على ممارسات التمويل النقدي.

90- وفي آذار/مارس 2024، أعاد بنك جنوب السودان العمل بالفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي، مبطلاً بذلك مفعول أحد أبرز إنجازات الحكومة في مجال الإدارة المالية العامة[214]. ويمكن هذا الفرق النخب السياسية وأصحاب النفوذ من الاستفادة من الفرق من خلال الحصول على العملة الصعبة الرخيصة، بينما يقع عبء التكلفة على من يضطرون إلى التداول بالأسعار الرسمية. وتؤدي النسبة المئوية المفقودة بسبب الفرق في سعر الصرف أيضاً إلى خفض عائدات الحكومة من النفط[215]. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، أصبحت قيمة جنيه جنوب السودان أقل من 0,1 في المائة من قيمته في عام 2011[216]. ومع تآكل القوة الشرائية إلى حد كبير في بلد يعتمد على الاستيراد، يواجه المواطنون صعوبات جمة ويكافحون من أجل شراء السلع الأساسية.

91- وفي شباط/فبراير 2024، أدى النزاع الدائر في السودان إلى إغلاق خط أنابيب النفط الرئيسي[217]، مما أثر على إنتاج مزيج دار من النفط الخام في جنوب السودان وحرم الحكومة من نسبة تتراوح بين 60 في المائة و65 في المائة من عائدات النفط، أي ما يعادل 80 مليون دولار شهرياً،

(213) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/11/south-sudan-support-transitional-justice-processes-critical-building.

(214) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session52/A_HRC_52_CRP.3.pdf, para. 295.

(215) المرجع نفسه، R9059016 وR2002896 وR6871390 وR9103004؛ انظر https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/06/10/Republic-of-South-Sudan-2023-Article-IV-Consultation-and-First-and-Second-Reviews-under-the-550191.

(216) تحليل البيانات الواردة من الحكومة.

(217) R3084369 وR9549149.

بسعر 85 دولاراً للبرميل الواحد[218]. وأدى ذلك إلى حرمان الخدمات والمؤسسات، الأساسية التي تعاني أصلاً من نقص في التمويل، من الموارد، مع تراكم متأخرات رواتب موظفي الخدمة المدنية منذ أيلول/سبتمبر 2023[219].

92- ولا يصل إلى المواطنين قدر يذكر من الثروة النفطية. ففي السنة المالية 2022-2023، لم تترك عمليات تحويل موارد الميزانية عن مسارها سوى ثلث استحقاقات النفط الحكومية للوزارات والهيئات المنفقة[220]. فقد حُولت الأموال المرصودة للميزانية من الخدمات المستهدفة بها إلى مراكز السلطة، حيث تجاوزت وزارة شؤون الرئاسة في إنفاق ميزانيتها للفترة 2023-2024 بأكثر من 000 1 في المائة[221].

93- ومع توقف خط أنابيب النفط الرئيسي، تواجه الميزانية الوطنية للفترة 2024-2025 عجزاً يفوق 60 في المائة. ولسد هذا العجز، سعت الحكومة إلى الحصول على قروض غير ميسرة مستندة إلى النفط، الأمر الذي من شأنه أن يفرض أعباء ديون كبيرة على الأجيال القادمة. وستتطلب إعادة استئناف إنتاج النفط استثمارات كبيرة في الوقت الذي لا يزال فيه النزاع الدائر في السودان يشكل خطراً على عمل خطوط الأنابيب. ويجب على جنوب السودان، الذي يسجل أدنى نسبة من الإيرادات الضريبية غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[222]، أن يولي الأولوية للاستثمار في القطاعات البديلة لضمان التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيه.

94- وكثيراً ما يتم تحويل الإيرادات غير النفطية المحدودة لجنوب السودان عن مسارها، مما يقوض المساءلة المالية. ففي كل سنة مالية منذ السنة المالية 2021-2022، زادت هيئة الإيرادات في جنوب السودان من الجباية التي تخصمها لعملياتها الخاصة[223]. وفي الوقت نفسه، تحتكر شركة كروفورد كابيتال المحدودة، وهي شركة خاصة لها صلات بسياسيين، تحصيل "الضريبة الإلكترونية" و"خدمات الحكومة الإلكترونية"، مستحوذةً بذلك على حصة كبيرة من الإيرادات[224]. وعلى صعيد حكومات الولايات، يحول المسؤولون جبايات ضريبة الدخل بشكل منهجي عن مسارها، مما يزيد من تفاقم سوء إدارة الإيرادات[225].

95- وقد تعهدت السلطات، لدى إعادة تمديد الاتفاق المنشَّط، باعتماد تدابير تقشفية وتقليص مشاريع البنية التحتية[226]. وعلى الرغم من استبعاد آلية "النفط مقابل الطرق" الفاسدة بوضوح من الميزانية الوطنية للفترة 2024-2025، خُصص مبلغ مماثل غير مخصص لـ "المشاريع القطاعية الزراعية"، مما يوحي بأن عمليات تحويل الموارد عن مسارها ستستمر.

(218) بيانات الإنتاج من وزارة البترول (المقياس المعمول به في شباط/فبراير 2024).

(219) R8615686 وR4970946.

(220) البيانات المستمدة من وزارة البترول والبيانات المتاحة عن الميزانية الحكومية.

(221) تحليل بيانات الميزانية الحكومية.

(222) انظر https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/06/10/Republic-of-South-Sudan-2023-Article-IV-Consultation-and-First-and-Second-Reviews-under-the-550191.

(223) R5428056؛ وتحليل البيانات الواردة من الحكومة.

(224) R7925561؛ والمراسلات والعقود الحكومية المدرجة في الملف.

(225) R8514039 وR4443123 وR2759813 وR3935414 وR4719097.

(226) إقرار التمديد، أيلول/سبتمبر 2024، المادة 6-1.

تاسعاً- الاستنتاجات

96- بعد مرور ثلاثة عشر عاماً على نيل جنوب السودان استقلاله، لم يعتمد البلد حتى الآن دستوراً دائماً، ولم ينشئ مؤسسات دولة فعالة، بما في ذلك مؤسسات سيادة القانون، ولم يسو نزاعاته، ولم يعالج الانقسامات المتفاقمة، ولم يجرِ أول انتخابات فيه. ولا يزال الملايين من سكان جنوب السودان، المحرومين من حقوقهم الأساسية والمعرضين لانتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة، يعتمدون على المساعدات الإنسانية، مع وجود أكثر من 4 ملايين نازح يخشون العودة إلى ديارهم. وفي غضون ذلك، أساءت القيادة المنقسمة والمتغولة في البلد إدارة المرحلة الانتقالية، مما سمح بتفاقم الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتعددة. وقد أعاقت هذه الإخفاقات الجهود المبذولة لبناء دولة وثقافة سياسية تُحترم فيها حقوق الإنسان وتُحمى وتُعمَل ويُعتنق فيها التنوع.

97- وفي جميع أنحاء جنوب السودان، لا تزال دوامات العنف التي يحركها الإفلات من العقاب، والتي تنطوي على عنف جنسي وجنساني مروع متصل بالنزاع ضد النساء والفتيات، تُرهب المدنيين. ويتعرض الضحايا لوحشية شديدة ويتركون بدون أي سبيل للحصول على الرعاية الطبية الأساسية أو خدمات الدعم أو للجوء إلى العدالة. وتسلط محنة الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب وأمهاتهم الضوء على ما للعنف الجنسي ولدوامة النزاع من عواقب متوارثة بين الأجيال. ويعاني الأطفال الذين تعرضوا لصدمات من سوء التغذية على نطاق واسع ويفتقرون إلى فرص الحصول على التعليم، مما يؤدي إلى آثار ضارة للغاية تستمر حتى سن البلوغ وتعوق مسيرة التنمية الوطنية.

98- وأدى ضعف الالتزام بإقامة سلطة قضائية قوية وغيرها من مؤسسات سيادة القانون إلى ترك السكان عرضة للخطر والجناة بلا رادع ولهم مطلق الحرية في التصرف مع الإفلات من العقاب على أفعالهم. ففي طمبرا، سمح الإفلات من العقاب وغيره من دوافع النزاع المغفلة للمسؤولين والأفراد الذين تورطوا في السابق في عمليات التعبئة القائمة على أساس إثني بمواصلة سياساتهم المثيرة للانقسام وتقويض جهود بناء السلام. وفي ولاية واراب، أدت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المنصوص عليها في قانون الولاية إلى ترسيخ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومفاقمة النزاع بين القبائل. وأدى الإبقاء على صلاحيات الاعتقال والاحتجاز غير المبررين المخولة لجهاز الأمن الوطني إلى زيادة القمع المؤسسي، مما زاد من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومنتقدو الحكومة. ويزيد هذا من تقويض احتمالات إجراء انتخابات ذات مصداقية وعمليات وضع الدستور والعدالة الانتقالية.

99- ولا مكان للقمع ولتقييد الحيز المدني والسياسي في مجتمع ديمقراطي أو إبان مرحلة انتقالية ذات مصداقية. إن وضع حد للفساد ولتحويل الإيرادات عن مسارها هو أمر عاجل وضروري للتعافي الوطني ولإعادة الاستثمار في الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية وتنفيذ الاتفاق المنشَّط، بما في ذلك سيادة القانون الفعالة وآليات العدالة الانتقالية الشاملة والترتيبات الأمنية الفعالة لتوفير الحماية. ولن يكون هناك سلام بدون عدالة. ويتطلب إنجاز الدستور الدائم وإجراء الانتخابات الوطنية في عام 2026 توافر الإرادة السياسية والموارد وتحولاً جوهرياً نحو ثقافة سياسية شاملة للجميع.

100- وما لم يُعَد تحديد الأولويات الوطنية وتُتخذ إجراءات ذات مصداقية للتصدي للعنف والفساد والقمع والإفلات من العقاب، فإن التمديد الأخير للاتفاق المنشط سيفشل في تحقيق الاستقرار أو التحول الديمقراطي. وتتيح مبادرة تومبني فرصة لإشراك الجماعات السياسية والمسلحة من خلال إعادة التأكيد على أهداف من قبيل الحكم الخاضع للمساءلة والعدالة الانتقالية واحترام التعددية. وبدون هذه التغييرات، ستستمر حالة حقوق الإنسان التي لا تطاق.

عاشراً- التوصيات

101- إلى حكومة جنوب السودان:

(أ) توطيد وإتمام عملية الانتقال السياسي بمصداقية وتمكين الحكم الرشيد:

'1' تنفيذ الالتزامات المعلقة من الاتفاق المنشط، بما في ذلك العدالة الانتقالية، ووضع الدستور، والعمليات الانتخابية، ونشر القوات الموحدة الضرورية، وإدارة الاقتصاد والشؤون المالية إدارة شفافة؛

'2' السعي للتوصل إلى حلول سلمية مع الجماعات السياسية والمسلحة خارج المرحلة الانتقالية، بما يتماشى مع أهداف تلك المرحلة؛

(ب) مكافحة الفساد وإيلاء الأولوية للخدمات:

'1' القضاء على الفساد المترسخ وعلى تحويل الإيرادات عن مسارها وإعادة تخصيص الموارد للخدمات الأساسية، ولا سيما الصحة والتعليم؛

'2' ضمان دفع الرواتب الحكومية في أوانها ومعالجة المتأخرات؛

(ج) وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز العدالة:

'1' تعزيز نظام العدالة الوطني بما يدعم سيادة القانون ويضمن وصول الجميع وصولاً فعلياً إلى العدالة من خلال احترام استقلالية القضاة، ونزاهة المدعين العامين، وكفاءة وموثوقية ضباط الشرطة ونظام السجون، وإبداء جميع الموظفين العموميين روح المسؤولية وتوخيهم الشفافية في أداء واجباتهم؛

'2' تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة وعن لجنة الإصلاح القضائي، وتعزيز المساءلة الجنائية وردع العنف من خلال مبادرات السلام، بما في ذلك في طمبرا؛

'3' ضمان مواءمة آليات العدالة العرفية مع معايير والتزامات حقوق الإنسان؛

(د) وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان:

'1' إلغاء عقوبة الإعدام وإنهاء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في جميع أنحاء جنوب السودان؛

'2' إلغاء قانون الكتاب الأخضر لولاية واراب؛

'3' مساءلة مرتكبي هذه الجرائم جنائياً؛

(هـ) إصلاح جهاز الأمن الوطني:

'1' مراجعة قانون جهاز الأمن الوطني على وجه السرعة ليتماشى تماماً مع الدستور الانتقالي والقانون الجنائي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

'2' إلغاء صلاحيات الاعتقال والاحتجاز المخولة للجهاز إلغاءً فورياً وإخضاعه لرقابة قضائية صارمة؛

'3' الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين لدى الجهاز أو نقلهم إلى عهدة الشرطة ونشر قائمة شاملة بمواقع الاحتجاز وضمان إغلاقها؛

‘4’ وقف جميع العمليات غير القانونية التي تنفذ خارج إقليم الدولة ومحاسبة المسؤولين عنها؛

(و) حماية حرية الإعلام والحيز المدني:

‘1’ حظر جميع أشكال الرقابة على وسائل الإعلام وإنهاء التدخل في الأنشطة المدنية والسياسية المشروعة؛

‘2’ ضمان امتثال الالتزامات التعاهدية الدولية امتثالاً تاماً واحترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي؛

(ز) إيلاء الأولوية لحقوق النساء والفتيات والفتيان:

‘1’ سنّ مشروع قانون لمكافحة العنف الجنساني وتعديل قانون العقوبات لحظر جميع أشكال الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، وتوفير الموارد الكافية لبناء قدرات التحقيق والمقاضاة اللازمة لملاحقة الجناة بفعالية واتخاذ إجراءات حاسمة ضد الزواج القسري وزواج الأطفال والاسترقاق الجنسي؛

‘2’ إنهاء إيذاء الأطفال والانتهاكات المرتكبة ضدهم، ولا سيما الانتهاكات الجسيمة، وضمان بذل جهود فورية ومنسقة تكفل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

‘3’ تزويد وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية بالموارد اللازمة للتصدي بفعالية لجميع أشكال العنف الجنسي وتمكين المراكز الجامعة للخدمات تمكيناً تاماً من تقديم خدمات شاملة ومتكاملة للناجين؛

‘4’ الاعتراف بالأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب وبأمهاتهم وتقديم الدعم اللازم لضمان حصولهم على التعليم والخدمات الصحية والموارد الحيوية الأخرى؛

(ح) إنشاء آليات عدالة انتقالية:

‘1’ القيام فوراً بإنشاء الآليات الثلاث المنصوص عليها في إطار الاتفاق المنشط، مع ضمان اتباع نهج متكامل وعملية شاملة وشفافة لاختيار مفوضي لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وأعضاء هيئة التعويض وجبر الضرر واعتمادهما إجراءات تركز على الضحايا؛

‘2’ الشروع في إنشاء المحكمة المختلطة من خلال تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي بغية تعزيز المساءلة الكاملة عن الجرائم المرتكبة في الماضي؛

(ط) الوفاء بالالتزامات الدستورية والالتزامات المتعهد بها بموجب القانون الدولي:

‘1’ اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لتنفيذ التزامات الدولة بموجب الدستور الانتقالي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛

‘2’ الحرص على أن تقابل الالتزامات السياساتية مخصصات ومدفوعات فعلية في الميزانية ومساءلة المسؤولين عن عدم الامتثال.

102- إلى جميع القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة:

(أ) وقف جميع الهجمات على المدنيين فوراً، بما في ذلك أعمال السلب؛

(ب) وضع حد لجميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروع والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي والاختطاف والتجنيد القسري واستخدام الأطفال في النزاع؛

(ج) تسريح جميع الأطفال ودعم إعادة إدماجهم؛

(د) إخضاع جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة للمساءلة الكاملة بما يتماشى مع المعايير الدولية وضمان تحقيق العدالة للضحايا؛

(هـ) السعي لإيجاد حلول سلمية وتسوية المظالم بالوسائل الدبلوماسية وغير العنيفة.

103- إلى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية:

(أ) تعزيز دعم العملية الانتقالية وعملية السلام؛

(ب) تكثيف الجهود الرامية إلى وضع برنامج شامل للعدالة الانتقالية، وتنشيط التواصل مع الحكومة لإنشاء المحكمة المختلطة وضمان وفائها بالتزاماتها بإحلال السلام المستدام وتحقيق التعافي؛

(ج) مكافحة غسل الأموال من خلال اتخاذ إجراءات فورية وحازمة للتصدي لغسل الأموال التي يكون مصدرها جنوب السودان حرصاً على ألا تحرم التدفقات المالية غير المشروعة البلد من الإيرادات الحيوية، وإنفاذ الآليات اللازمة، بما في ذلك التعاون الدولي، من أجل استرداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى الوطن؛

(د) منع عمليات التسليم غير القانوني والمضايقة من خلال اتخاذ تدابير استباقية لمنع هذه الأفعال التي تستهدف مواطني جنوب السودان الذين يعيشون في الدول المجاورة وضمان مساءلة جميع الجهات الفاعلة المتورطة.

104- إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الدوليين:

(أ) مطالبة القادة السياسيين باتخاذ إجراءات ملموسة:

'1' الإصرار على أن يتخذ القادة السياسيون خطوات فورية وملموسة لإتمام عملية الانتقال السياسي بمصداقية؛

'2' ضمان حماية حقوق الإنسان وإعمالها ومساءلة القادة عن عدم القيام بذلك؛

(ب) إيلاء الأولوية للمساعدات الإنسانية والمساءلة:

'1' ضمان تمويل المساعدات بسرعة وبالقدر الكافي للحيلولة دون وقوع المزيد من الكوارث الإنسانية؛

'2' الحماية من أي مساعدة تسمح للحكومة بالتهرب من التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان أو إدامة جوانب القصور في الحوكمة؛

(ج) تمكين الحيز المدني وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان:

'1' الإصرار على أن تهيئ الحكومة بيئة تتيح للمواطنين إمكانية المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم؛

'2' تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والأفراد المعرضين لخطر الانتهاكات، ومساءلة جميع الجهات المسؤولة عن أي تهديدات أو اعتداءات ضدهم.

105- **إلى منظومة الأمم المتحدة:**

(أ) **توفير الحماية العاجلة للمدنيين بما يلبي احتياجاتهم إلى جانب المساعدة الإنسانية الفعالة والمحايدة، مع التركيز على مساءلة جميع الأطراف المعنية؛**

(ب) **مواصلة تقديم الدعم لإنشاء أنظمة عدالة وطنية مستقلة، وضمان تمكنها من تحقيق العدالة والمساءلة، وتعزيز ذلك الدعم؛**

(ج) **مواصلة تقديم الدعم الحيوي للحكومة بما يمكنها من تنفيذ الاتفاق المنشط والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان تنفيذاً تاماً، ومساءلتها عن أي إخفاق في الوفاء بتلك الالتزامات.**